

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في فلسطين
" من وجهة نظر أصحاب مزارع النخيل في منطقة أريحا" (دراسة حالة)

مهند محمد شاكر الفتياي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين
1438 هـ - 2017 م

دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في فلسطين
" من وجهة نظر أصحاب مزارع النخيل في منطقة أريحا" (دراسة حالة)

إعداد:

مهند محمد شاكر الفتياي

بكالوريوس علم اجتماع، جامعة بيت لحم/ فلسطين

المشرف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية
المستدامة/ معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1438 هـ - 2017 م



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

إجازة الرسالة

دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في فلسطين
" من وجهة نظر أصحاب مزارع النخيل في منطقة أريحا" (دراسة حالة)

اسم الطالب: مهند محمد شاكر أفتياني

الرقم الجامعي: 21410077

المشرف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 23 / 5 / 2017م من لجنة المناقشة
المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع.....	رئيس لجنة المناقشة	1-الدكتور. عبد الرحمن التميمي
التوقيع.....	ممتحناً داخلياً	2-الدكتور. منصور غرابية
التوقيع.....	ممتحناً خارجياً	3-الدكتور عامر مرعي

القدس - فلسطين

1438 هـ . 2017

الإهداء


أهدي هذا العمل إلى كل من وقف إلى جانبي خلال مراحل إعداد الرسالة، وأخص بالذكر والدي العزيز الذي لم يقتصر جهداً في الترتيب للمقابلات واللقاءات مع مسؤولي المنظمات غير الحكومية والخبراء المزارعين بالإضافة لدعم والدتي وأختي ، ولا أنسى زوجتي العزيزة التي كان لها الدور في تهيئة الأجواء الدراسية والمناخ المناسب لإتمام الرسالة على الوجه الأكمل، بالإضافة إلى أبنائي أعلى ما أملك في هذه الدنيا.

الباحث
مهند الفتياني

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما أشير له حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: مهند محمد شاكر الفتياي

التوقيع: 

التاريخ : 2017/ 5/ 23

الشكر والتقدير

أشكر كل من شملهم إهدائي من والداي وزوجتي وأختي وأبنائي الأعزاء، بالإضافة إلى مديري في العمل على دعمه المتواصل ومنحي الوقت الكافي لإتمام دراستي ولا أنسى صاحب الفضل الكبير في متابعة إعداد الرسالة في كل مراحلها الدكتور العزيز عبد الرحمن التميمي الذي أكن له كل الاحترام والتقدير على جهوده المتواصلة.

الباحث

مهند الفتياي

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في فلسطين من وجهة نظر أصحاب مزارع النخيل في منطقة أريحا.

طبقت هذه الدراسة الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2016-2017) وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية العاملة في منطقة الأغوار، ومن المزارعين في مجال زراعة النخيل.

وأخذت عينة تكونت من (20) مزارع اختيرت بنسبة (20 %) بالطريقة الطبقية واستخدم الباحث المنهج الوصفي في صورته المسحية في هذه الدراسة حيث اعتمد الباحث أداة الدراسة وهي الاستبانة، وقد تكونت من (50) فقرة موزعه على ثلاث محاور موزعة: (محور التعاون الفني، محور التعاون التسويقي، محور التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين).

تأكد الباحث من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين.

وقد تم حساب ثبات الأداة عن طريق كرومباخ ألفا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في محافظة أريحا والأغوار جاء متوسطاً. فقد كان دور المنظمات غير الحكومية في محور التعاون التسويقي متوسطاً، كما جاء المحور المتعلق بالتعاون الفني منخفضاً، وجاء محور التعاون التمويلي منخفضاً أيضاً.

وتوصلت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات حجم المزرعة ومكان المزرعة ووجهة الدعم في دور المنظمات غير الحكومية في دعم النخيل .

وبناء على نتائج هذه الدراسة أوصى الباحث بضبط السوق المحلي من إنتاج المستوطنات للتمور، توحيد المواصفات التصديرية لإبقاء سمعة ثابتة للنخيل الفلسطيني في الخارج، العمل على إيجاد مصادر مائية لضمان استدامة هذا القطاع كبناء سدود وتكرير مياه الصرف الصحي والاستفادة من مياه الأمطار والوديان ، إيجاد إطار وطني موحد ومنظم لدعم زراعة النخيل.

The Role of Non-Governmental Organizations In Supporting Date Palm Cultivation in Palestine From The Palm Farmers' Point Of View In Jericho Area

Prepared by: Mohanad Mohammad Shaker Al-Fityiane

Supervisor: Dr. Abdel Rahman AL-Tamimi

Abstract:

This study aimed at identifying the role of non-governmental organizations in supporting date palm cultivation in Palestine "from the palm farmers' point of view in Jericho area."

This study has been applied in the second semester of the academic year (2016-2017). The study community is composed of non-governmental organizations operating in the Jordan Valley, and the farmers in the field of palm cultivation.

A sample of 20 farmers was selected (20%) by class method, The researcher has used the descriptive approach in his survey of the study, where the researcher has built questionnaire as a study tool, which consisted of (50) paragraphs distributed on three axes: (the axis of technical cooperation, the axis of marketing cooperation and the axis of financial cooperation between the organization and farmers).

The researcher has confirmed the tool validity by presenting it to a group of arbitrators, and calculated the tool stability coefficient through the Kronbach alpha (0.86).

The study concluded that there are no statistically significant differences due to the variables of farm size, farm location and the support destination in the role of NGOs in supporting palms.

Based on the results of this study, the researcher recommended to control the local market from the settlements dates production.

Standardization of export specifications to maintain a stable reputation for Palestinian palms abroad, working on finding water resources to ensure the sustainability of this sector, such as building dams, refining wastewater and benefiting from rainwater and valleys and establishing a unified national framework to support palm cultivation.

الفصل الأول:

خلفية عامة عن الدراسة:

1.1 مقدمة

على الرغم أن قطاع الزراعة في فلسطين ومنذ سبعينيات القرن الماضي قد شهد تطورات حديثة, سواء من خلال استخدام التقنيات العصرية في الزراعة الأفقية أو الرأسية، أو من خلال استخدام الري بالتنقيط أو الدفيئات الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة.

إلا أن هذه التطورات لم تشمل زراعة النخيل (*phoenix dactylifera*) لعقود طويلة، ولم تشكل زراعة النخيل طوال العقود الماضية فرعاً زراعياً رئيسياً، مع العلم أن فلسطين شهدت زراعة النخيل منذ آلاف السنين (قفة،2014). وذلك بسبب اعتماد السوق الفلسطينية على السلة الغذائية التي تنتجها المناطق الجبلية والسهلية والتي تتمثل في الزراعات التقليدية مثل الخضروات والحمضيات والحبوب، بالإضافة لوجود معدل مياه جيد نسبياً وفي الغرض لهذه الأنواع من الزراعات، حيث كانت بدايات الموسم المطري منذ شهر اكتوبر تعطي مؤشرات مائية جيدة تدعم الأحواض المائية، ولم تكن هناك

توعية لضرورة زراعة النخيل حيث كان في السوق الإسرائيلي، وبدأ ينتقل لدينا تدريجياً بجهود قليلة من المنظمات غير الحكومية في بداية عملها

خلال العقد الأخيرين، وبسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أخذت فلسطين تشهد تحولات ملحوظة في التركيبة الزراعية، وبدأت زراعة النخيل تغطي على باقي الفروع الزراعية التقليدية، وخاصة في منطقة الأغوار، حيث بدأت مساحات الخضار والفواكه تتقلص تدريجياً بنسبة (25%) سنوياً أمام التوسع في زراعة النخيل، وهذا يضمن عدم اغراق الأسواق بفائض منتجات الخضار والفواكه، وبالتالي سيطراً تحسناً على أسعار الخضار والفواكه في الأسواق المحلية (منصور، 2006).، بالإضافة إلى قيام بعض المنظمات الأجنبية كالفاو باستصلاح الآبار ودعم المزارعين، وكما تم تشكيل مجلس للنخيل بهدف تطوير القطاع والدفاع عن حقوق مزارعي النخيل في قضايا عديدة منها الاسترداد الضريبي والتحاور مع الحكومة ولكن لا يوجد اتفاق بين أصحاب المزارع والجمعيات والحكومة على تكوين رؤية وسياسة واضحة ومستقبلية لهذا المجلس لذا يجب تفعيل دوره بالشكل المطلوب.

منذ عام (2005) تضاعفت مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل عدة مرات في منطقة الأغوار، وأصبحت تتراوح بين (10 - 12) ألف دونم، وبالتالي زاد عدد أشجار النخيل ليتراوح بين (150 إلى 180) ألف شجرة، تنتج نحو (3500) طن من التمور، معظمها موجه للتصدير الخارجي، وهي قابلة للارتفاع في السنوات القادمة إلى نحو (10) آلاف طن، وهذا يعني أن العائد من قطاع النخيل يصل إلى حوالي (35) مليون دولار، أي سترتفع نسبة الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة إلى نحو (12%) نتيجة التطورات الحالية في قطاع النخيل. علاوة على أن لقطاع النخيل ارتباطات خلفية وأمامية وارتباطات مع أنشطة اقتصادية أخرى مثل معامل الفرز والتغليف، وانتاج الأسمدة العضوية، بالإضافة لتربية الأسماك التي تستغل مياهها الغنية لري مزارع النخيل. أي أن لهذا القطاع والأنشطة

المرتبطة به قدرة تشغيلية تستوعب نحو (4500) عامل فلسطيني. أما في الجانب السياسي، فإن النخيل يعبر عن الهوية العربية الفلسطينية لشخصية المكان، وله أهمية كبيرة في مواجهة عمليات الأسرلة والتهويد والاستيطان لمنطقة الأغوار، حيث أن زراعة النخيل في المناطق المهتدة بالمصادرة يمنع حلم تمدد المستوطنين على أراضي دولة فلسطين (منصور، 2006).

نظراً لأهمية قطاع النخيل الذي تحول من قطاع هامشي الى قطاع إنتاج رئيسي في الأغوار، لعدة أسباب منها تذبذب موسم الأمطار وشح المياه وقلة مناسيب المياه الجوفية بالإضافة لنفاذ كمية المياه مطلقاً من بعض الآبار، كما أن أسعار الخضار والفواكه أصبحت في كثير من الأحيان متذبذبة ولا تفي بمردود اقتصادي يضمن دخلاً ثابتاً للمزارع بسبب إقبال كل من لا يملك عملاً عمل الزراعة، وبروز قطاع النخيل ولاسيما المحول عند الجانب الإسرائيلي والذي وصل إلى مرحلة متقدمة نتيجة التجارب والخبرات حيث بدأ بالانتقال إلى الضفة بمساعدة من المنظمات غير الحكومية ووزارة الزراعة أيضاً في البدايات حيث أن النخيل يستطيع العيش في الأراضي المالحة ويمكن ريه أيضاً بمياه مالحة ويتحمل الحرارة الشديدة، ولوجود مساحات فارغة من أراضي مناطق (C) والتي تمتاز بملاءمتها يبدأ القطاع الخاص بأول مشروع استصلاح زراعي وزراعة النخيل في هذه الأراضي حتى نضمن استمرار القطاع الزراعي في ظل نقص المياه العذبة وبضمن عدم إغراق السوق بمنتجات الزراعة التقليدية وضمان السعر المناسب، إلا أن محدودية تدخل المنظمات غير الحكومية تجعل هذا القطاع الحيوي عرضة للتقلبات ويواجه تحديات كثيرة. حيث ان المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال دعم المزارعين تسعى الى النهوض بهذا القطاع الحيوي، وخاصة أن التحديات التي تواجه هذا القطاع عديدة وخطيرة، وعلى رأسها شح المياه وارتفاع أسعار الطاقة، والمشاكل التي يواجهها صغار المزارعين، وخاصة التسويق ومنافسة تمرر المستوطنات التي تدخل الأسواق الفلسطينية بصورة غير شرعية.

ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة على الوقوف على معوقات الدور المطلوب من المنظمات غير الحكومية في مجال دعم زراعة النخيل في منطقة الأغوار.

1.2 مشكلة الدراسة

فرع النخيل من أهم فروع القطاع الزراعي في الأغوار في الفترة الحالية ويمكن أن يسهم بفعالية في التنمية المستدامة وفي الاقتصاد الوطني الفلسطيني. حيث بلغ عدد الأشتال المزروعة في الأغوار حوالي (150000) شجرة تغطي حوالي (12000) دونم معظمها من الأراضي البكر التي لم يتم زراعتها تاريخياً، مما يشكل أكبر مشروع استصلاح زراعي في عهد السلطة الوطنية. وتنتج كل شجرة بالمتوسط (80) كيلوغرام من التمر وبياع كل كيلو غرام بـ (15) شيكل بالمتوسط على أرض و (22) شيكل بعد التدريج والتغليظ، ويشكل هامش الربح في أي مزرعة نخيل حوالي (30) بالمئة من حجم المزرعة مما يشكل أفضل عائد زراعي لكافة أنواع الزراعات الموجودة. إلا أن هذا الفرع الزراعي يواجه تحديات خطيرة جداً تتمثل بشكل رئيسي في شح المياه والخبرة والتسويق، الناجمة عن عدة أسباب ومنها محدودية وضعف تدخل المنظمات غير الحكومية في دعم واسناد وتطوير زراعة النخيل في الأغوار، الأمر الذي سيؤدي الى عجز فرع النخيل عن تلبية الطلب المتنامي على التمور سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. وتتلخص مشكلة الدراسة بدور المنظمات غير الحكومية في تطوير قطاع النخيل وتتمثل أسئلة الدراسة، بسؤال رئيسي وأسئلة فرعية على النحو التالي

السؤال الرئيسي: ما هو دور المنظمات غير الحكومية في دعم قطاع النخيل في الأغوار؟

1.3 أسئلة الدراسة

(1) ما هي قدرة النخيل على حماية الأرض من المصادرة

(2) ما حجم الزيادة السنوية في رقعة الأراضي المزروعة بالنخيل.

- (3) هل هناك قدرة تنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق العالمية.
- (4) ما حجم القدرة التشغيلية لقطاع النخيل في منطقة الأغوار .
- (5) ما هي أهم التحديات التي تواجه قطاع النخيل في منطقة الدراسة.
- (6) هل يختلف دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار باختلاف (مساحة المزرعة، مكان المزرعة، مناطق التسويق، جهة الدعم)

1.4 فرضيات الدراسة

- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مساحة المزرعة.
- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مكان المزرعة.
- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مناطق تسويق المنظمة.
- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف جهة الدعم للمنظمة

الفرضيات غير الإحصائية

- ❖ الإطار المؤسسي هو معيق رئيسي لتطور النخيل
- ❖ قدرة المنظمات غير الحكومية على تجنيد الأموال أكثر من القطاع العام

1.5 مبررات الدراسة

تعد النقاط التالية مبررات لهذه الدراسة:

- محدودية دور مؤسسي جمعية مزارعي النخيل لإدارة وتنمية وتطوير قطاع النخيل في الأغوار
- محدودية المساحات الزراعية لشجر النخيل بسبب التحديات الطبيعية والبشرية في مناطق الأغوار (حيث أنه ليس بالإمكان زراعة أكثر من (250) ألف شجرة بالحد الأقصى خلال السنوات القادمة بسبب محدودية المساحات وخاصة مناطق (c) والمناطق الحدودية والعسكرية الإسرائيلية والتي يمنع زراعتها وقلة المياه فيها (دراسة للدكتور دعيق)
- قلة الدراسات التي تعالج التحديات التي يواجهها قطاع النخيل. محدودية الأبحاث والتجارب من وزارة الزراعة والجامعات التي تتعلق بقطاع النخيل (ورقة علمية د. إسماعيل دعيق)

1.6 أهمية الدراسة

الأهمية الاقتصادية:

1. تنتج كل شجرة بالمتوسط (80) كيلوغرام من التمر وبيع كل كيلو غرام بـ (15) شيكل بالمتوسط على أرض و (22) شيكل بعد التدرج والتغليظ، ويشكل هامش الربح في أي مزرعة نخيل حوالي (30) بالمئة من حجم المزرعة مما يشكل أفضل عائد زراعي لكافة أنواع الزراعات الموجودة.
2. يشكل الإنتاج السنوي للنخيل ما بين (35 و 40) مليون دولار وهو موازي لقطاع الرخام والحجر (نفس الجدوى الاقتصادية) ويوفر حوالي (7000) فرصة عمل مما يشكل دخل ثابت لحوالي (2500) عائلة فلسطينية. (ورقة علمية إسماعيل دعيق)

3. من خلال عملية الفرز والتعبئة والخدمات اللوجستية سيتم تشغيل حوالي (15) مصنع في المستقبل كحد أدنى وسترتفع قيمة كيلو التمر ما بين (5-7) شيكل.
4. سيرفع قطاع النخيل مساهمة القطاع الزراعي بالدخل القومي بحوالي (10-12) بالمئة وسيصبح أفضل دخل للتصدير الزراعي.
5. يعمل في هذا القطاع حوالي (7000) عامل تم استقطاب معظمهم من المستوطنات وبأجر يومي يصل إلى (70) شيكل مما يعيل حوالي (2500) عائلة فلسطينية.
6. يقوم القطاع بحماية الأراضي المهتدة بالمصادرة من خلال تثبيت المواطن بالارض المزروعه.
7. تستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في دعم فرع النخيل كاحد أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة ودفع عملية التنمية في الأغوار وهي المنطقة المستهدفة من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

الأهمية العلمية:

1. ستكون هذه الدراسة مكملة لعدد من الدراسات في الموضوع التي تضاف الى المكتبة العربية عامة والى المكتبة الفلسطينية خاصة كما يمكن ان تكون توصيات هذه الرسالة نقطة انطلاق لإجراء دراسات وأبحاث اخرى.
2. تعكس هذه الدراسة رغبة الباحث الشخصية في اعداد هذه الدراسة كونه يمتلك مع أسرته مزرعة نخيل في مدينة أريحا.

1.7 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار، كما تهدف دراسة العلاقة بين دور المنظمات غير الحكومية كمتغير مستقل وتنمية قطاع زراعة النخيل كمتغير تابع أما الأهداف الفرعية للدراسة فتتمثل في التعرف على:

1. قدرة النخيل على حماية الأرض من المصادرة
2. الزيادة السنوية في رقعة الأراضي المزروعة بالنخيل.
3. القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق العالمية.
4. القدرة التشغيلية لفرع النخيل في منطقة الأغوار.
5. أهم التحديات التي تواجه فرع النخيل في منطقة الدراسة.
6. التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار باختلاف (مساحة المزرعة، مكان المزرعة، مناطق التسويق، جهة الدعم)

1.8 حدود الدراسة

المحدد المكاني: ستشمل هذه الدراسة مدينة اريحا في الضفة الغربية التي تتركز فيها زراعة النخيل

المحدد الزمني: الفصل الدراسي الثاني 2016/2017

المحدد البشري: مدراء وممثلي المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الزراعة وعينة طبقية

منتظمة من اصحاب مزارع النخيل حسب مساحة الحيازات الزراعية من النخيل.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المنظمات الأهلية

2.1.1 أهمية المنظمات الأهلية:

ظهر الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين حيث أصبحت عبارة "منظمات المجتمع المدني" لفظا جاريا على السنة رواد الحركات الاجتماعية والديمقراطية في العديد من دول العالم، وخاصة النامية منها، وذلك لعدة أسباب منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ورغبة المجتمع بالحصول على مزيد من الحقوق، ولممارسة نوع من الرقابة على الحكومات ولتأكيد حق الأفراد في المشاركة في إدارة المجتمع (أبو النصر، 2007).

ولقد قامت المنظمات غير الحكومية في فلسطين تاريخيا وتقليديا بدور أساسي وفعال في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الأمية والتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز، وركزت تاريخيا على تقديم تلك الخدمات كالرعاية الاجتماعية إلى الفئات

المحتاجة من المجتمع الفلسطيني وخاصة من الفقراء والمعوزين ومحدودي الدخل والمعاقين والمسنين والنساء الفقيرات في المخيمات والقرى والمدن (مرصد، 2003)

لذا تعتبر المنظمات الأهلية إحدى مكونات المجتمع المدني، والمجتمع المدني هو ظاهرة إنسانية، ونتاج نشاط اجتماعي عبر تاريخ الإنسانية الطويل، وحصر الخطيب (2008) تعريفه للمجتمع المدني بالحد الأدنى للتعريف بأنه " جملة الروابط والمؤسسات الحرة، وغير الخاضعة لسلطة الدولة أو نفوذها"، والحد الأقصى للتعريف "المجتمع المدني يكون حاضرا أو قائما حين يتمكن المجتمع ككل من تنظيم نفسه وتنسيق نشاطاته من خلال الروابط والمؤسسات الحرة وغير الخاضعة لسلطة الدولة أو نفوذها."

ويمثل دور المنظمات الأهلية مؤشرا تنمويا مهما في تقارير التنمية البشرية لتقدم مجتمع ما وديمقراطيته وتعدديته، وقد تمثل هذا الدور في أغلب المجتمعات في تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية وزيادة الإنتاج القومي ورفع مستوى الإنسان سياسيا واجتماعيا، وتقديم خدمات أفضل له وتشجيع الحرية وتعزيز مفهوم المجتمع المدني وتنمية روح العمل الجماعي، وقد ساهمت المنظمات الأهلية في إيجاد حلول للكثير من مشكلات المجتمع مثل تقديم خدمات في مختلف المجالات كالصحة والبيئة ومحاربة الفقر والتعليم وتنمية المهارات (التميمي، 2002)

2.1.2 مفهوم المنظمات الأهلية:

عرف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الذي أصدرته السلطة الفلسطينية المنظمات أو الهيئات على أنها: "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق مشروع يهم الصالح العام دون استهداف جني الأرباح المالية بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، 2000)

وقد عرف البنك الدولي (2001) المنظمات الأهلية على أنها منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة كتحقيق تنمية المجتمع .وعرفها(عيسى،2001) بأنها مؤسسات غير حكومية، وغير هادفة للربح، أنشئت من قبل مجموعة من الناس، في إطار المجتمع المدني، يعملون من أجل هدف محدد لخدمة ورفاهية المجتمع.

وتعرفها الأمم المتحدة بأنها منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (الكسادي،2003).

2.1.3 التطور التاريخي للمنظمات الأهلية الفلسطينية:

تعتبر حالة المجتمع الأهلي الفلسطيني على وجه الخصوص، حالة فريدة من نوعها، حيث تطور عملها في ظل الاحتلال وفي غياب الدولة ومؤسساتها الخدمية والتنمية، حيث لعبت المؤسسات الأهلية من الناحية الموضوعية دور مؤسسات الدولة في ظل غياب الدولة، من تعليم وصحة وإغاثة وتنمية... إلخ. واستطاعت الوصول إلى أكثر الفئات احتياجا كجزء من نضال الفلسطينيين ومقاومتهم للاحتلال ليشمل دورها تقديم خدمات أخرى كالعناية بالأسرى والدفاع عن حقوق الإنسان، وعلى الرغم من الطابع الإغاثي الذي قامت به المؤسسات الأهلية، إلا أن دورها كان سياسيا بامتياز، مقاوما للاحتلال ومعززا لصمود أبناء الشعب الفلسطيني فوق أرضهم، وقد امتد هذا الدور في غياب أو تغييب مؤسسات الدولة إلى لعب رموز عدة من المجتمع المدني أدوارا سياسية تبدو في أحيان كثيرة بعيدة عن اختصاص عملها الأهلي(يونس،2011).

كما يعتبر قطاع العمل الأهلي في فلسطين من أهم القطاعات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تلعب مؤسسات العمل الأهلي دورا حيويا وفعالا في إطار تنشيط الحراك الديمقراطي داخل

المجتمع، فهي أهم قنوات المشاركة الشعبية، وهي البنية التحتية التي تؤسس لأن تكون الديمقراطية نظاماً للحياة، وأسلوباً لتسيير المجتمع (سرحان، 2006)

ويمكن تقسيم مراحل تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى أربع مراحل تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى (1917- 1967)

وتتمثل في فترتين هما الفترة (1917- 1948) وهي فترة النشأة التي عايشته الحكم العثماني ثم الانتداب البريطاني، حيث اتسم دور المنظمات الأهلية فيها بالدور الإنساني الإغاثي والخيري، والتصدي للهجرة اليهودية بالإضافة لمحو الأمية، إلا أنه وفي الفترة الثانية (1948-1967) من المرحلة الأولى والتي عايشته الحكيم الأردني في الضفة الغربية والمصري في قطاع غزة، والاحتلال الإسرائيلي لباقي أراضي فلسطين في عام (1967)، فقد هبط العمل الأهلي نتيجة الإحباط العام في صفوف المجتمع الفلسطيني وتشديد قبضة النظامين الأردني والمصري على حرية وحركة الفلسطينيين، مما أدى لإضعاف الأحزاب والتنظيمات، وبالتالي تركز العمل على مقاومة مشاريع التوطين والاهتمام بقضية اللاجئين وحق العودة إضافة للعمل الإغاثي (الأشقر، 2006).

المرحلة الثانية (1967- 1994)

لقد طرأ تطور مهم على صعيد العمل الأهلي في فترة السبعينيات كالتي برزت فيها منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، حيث قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية في الخارج لدى لجان العمل التطوعي في فلسطين، واستجابة لبعض الاحتياجات التنموية، لكن دون رؤية تنموية شاملة، حيث اعتبر الجانب التنموي في ظل ظروف الاحتلال على أنه تطبيع مع الإسرائيليين، وأن الأولوية هي تحرير وإقامة الدولة المستقلة وليس التنمية، إلا أنه وفي فترة الثمانينيات تحول الأمر من النظرة السياسية الضيقة في عدم التنمية إلى نظرة التوسع تجاه التنمية (الأشقر، 2006)

المرحلة الثالثة (1994- 2004)

والتي بدأت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو عام(1994)، حيث تميزت هذه المرحلة بازدياد ملحوظ في عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث أظهر الجهاز المركزي للإحصاء عام (1999) أن ما نسبته (35.6 %) من إجمالي المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة تأسس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تأسس ما نسبته (39.1%) من إجمالي تلك المنظمات في الضفة الغربية بعد قيام السلطة أيضا، وقد أخذت المنظمات الأهلية في معظمها طابعا سياسيا يعكس النفوذ السياسي للأحزاب المختلفة، فأصبحت أرضا خصبة للصراع الحزبي، إضافة لانتقال معظم الصلاحيات المدنية ليد السلطة (هندي، 2005)

المرحلة الرابعة (2004-2008)

وكان لهذه المرحلة تأثيرات مختلفة على المنظمات الأهلية الفلسطينية وأدائها حيث مرت بمرحلة المشاكل الداخلية وعدم الاستقرار، وحديثا الحرب على قطاع غزة مع الاستمرار في الحصار المفروض عليه (مكي، 2009).

2.1.4 مصادر تمويل العمل الأهلي:

يمكن تقسيم مصادر تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية في الآتي:

المنح والتبرعات النقدية والعينية

تعتبر المنح والتبرعات المحلية والخارجية التي تتحصل عليها المنظمات الأهلية من أهم مصادر تمويلها، نظرا لكبر حجم نفقاتها المترتبة على خدماتها وبرامجها بصورة تفوق ما يتوفر لها من مصادر التمويل الأخرى المحدودة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني كالتالي
تقلل بدرجة كبيرة من إمكانية اعتماد المؤسسات الأهلية على مساهمات المستفيدين من خدماتها، كما

أن سوء الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية أدى إلى تقليص دعمها ومساعدتها للمؤسسات المحلية (قرشي، 1997)

الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية

نص القانون الفلسطيني رقم (1) لسنة (2000) على أن "تعفى الجمعيات من الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي (الوقائع الفلسطينية، 2000)، وتلجأ الحكومة الفلسطينية إلى دعم المنظمات الأهلية مالياً من منطلق العلاقة التكاملية بين الحكومة وكافة المنظمات حيث أنه من الصعب على الحكومة أن تغطي كافة الاحتياجات والخدمات التي تحتاجها فئات وقطاعات المجتمع المختلفة وفي كل المناطق مما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع (شرف، 2005).

المتطوعون

تعتبر مشاركة المتطوعين في المؤسسات الأهلية إحدى مصادر التمكين الهامة لتلك المنظمات، وذلك لأن الرواتب والأجور تستنزف جزءاً كبيراً من نفقات ومصاريف المؤسسات الأهلية، حيث أن المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسات الأهلية غالباً ما تحتاج إلى مؤهلات عالية وتخصصات مختلفة تحتاج إلى موازنات كبيرة، وتوفر ظاهرة المتطوعين للعمل الأهلي مصدراً رخيصاً شبه مجانياً للموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج المؤسسات الأهلية (شرف، 2005).

2.1.5 العلاقة بين المنظمات الأهلية والجهات الخارجية الممولة:

يثير موضوع تمويل المنظمات الأهلية نقاشاً واسعاً في أوساط المجتمع الفلسطيني، وخاصة أن هذا الموضوع هو محل جدل واسع لاسيما بين الأوساط الرسمية والشعبية. حيث يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة وذلك لما يثيره من حساسية حول علاقة المنظمات الأهلية الفلسطينية بمجتمع الممولين، من حيث كونها علاقة تكاملية أو أنها علاقة يسير فيها التأثير في اتجاه واحد.

حيث أنه في بعض الأحيان تستطيع المنظمات الأهلية الحصول على تمويل خارجي وبناءً عليه تبني خططها في بعض المشاريع ولكن تذبذب هذا التمويل في الغالب يؤدي إلى الحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة وضعف القدرة على تمويل المشاريع (هندي، 2005).

2.2 اقتصاديات زراعة النخيل في فلسطين

2.2.1 معلومات عامة:

عدد الاشتال المزروعة في الأغوار لغاية الآن حوالي (150) ألف شجرة وهي تغطي حوالي (12000) دونم.

تم زراعة حول أريحا حوالي (100) ألف شجرة وهي تشكل حزام اخضر يمتد من مثلث البحر الميت وبمحاذاة الشارع الالتفافي (شارع 90) وحتى النويعة - المدخل الشمالي لمدينة أريحا. هذه المساحة المزروعة في أريحا تشكل بديلا للأراضي الزراعية التي تم زحف العمران عليها وهي توازي تقريبا نفس المساحة داخل مدينة أريحا وتقدر بحوالي (8000) دونم.

الأراضي المزروعة بالنخيل معظمها أراضي بكر، لم يتم زراعتها بالتاريخ مثل ارض الأوقاف والحسينية ويعتبر ذلك اكبر مشروع استصلاح للأراضي المحلية في عهد السلطة.(ورقة علمية اسماعيل دعيق)

يتم استخدام مياه صالحة لري النخيل إلى تحسين البيئة وتحسين المناخ وزيادة أعداد الحياة البرية من طيور وحيوانات أخرى.

تتحمل شجرة النخيل ظروف الطقس الصعبة والتربة المالحة والمياه شبه المالحة ومقاومة للجفاف والحشرات والأمراض - وبذلك فان نسبة المخاطرة بها قليل بالمقارنة مع الزراعات الأخرى مثل الخضراوات والحمضيات.

هناك إمكانية لزيادة عدد الأشتال حتى (250) ألف شجرة خلال خمس سنوات فقط بسبب محدودية المساحات والمياه.

2.2.2 اقتصاديات زراعة النخيل:

كل شجرة نخيل تنتج بالمتوسط (80) كيلو تمر وبياع كل (1) كغم بالمتوسط (15) شيكل على أرض المزرعة وللتصدير بعد عملية التغليف والتعبئة بحوالي 22 شيكل بالمتوسط. هامش الربح في مزارع النخيل هو حوالي (30%) هو ما يحققه المزارع من إرباح بعد خصم التكاليف السنوية فإذا أنتجت شجرة النخيل بعد سن السابعة (1000) شيكل يكون هامش ربح المزارع (300) شيكل، وهذا يشكل أفضل عائد زراعي لكافة الزراعات في المرحلة الحالية من خضار وأشجار. إذا تم استكمال زراعة (250) ألف شجرة خلا خمس سنوات، وهذا يعادل زراعة حوالي (20) ألف دونم وهي تعادل حوالي (30%) من المساحات المزروعة في الأغوار من قبل المزارعين الفلسطينيين والبالغة من (50-60) ألف دونم.

2.2.3 ما الذي سيحققه مشروع زراعة النخيل:

سيبلغ عدد مزارعي النخيل حوالي (250) مزارعا في كافة مناطق الأغوار وستشكل أريحا (60%) من مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل وسيدعم هذا المشروع مزارعي النخيل الصغار وخاصة الأصناف البلدية حيث سيتم إيجاد أسواق لها وتصنيعها وزيادة دخلها. هناك جدوى اقتصادية أخرى من خلال عمليات الفرز والتعبئة والخدمات اللوجستية وهذا سيشغل حوالي (15) مصنعا للتعبئة والتغليف في المستقبل كحد أدنى وسيرفع قيمة (1) كغم من التمر بحوالي (5-7) شيكل / كغم.

كمية الإنتاج المتوقعة خلا عام (2020) حوالي (20) ألف طن من أجود أنواع التمور وهو المجهول، حيث تقل المنافسة لهذا الصنف نتيجة انحسار المناطق المناخية المناسبة لزراعة هذا الصنف في العالم وتتحصر في فلسطين من البحر الميت وحتى مرج نعجة.

يتوقع أن يتم تصدير من (60-80%) من هذا الإنتاج إلى الخارج وهذا يعني مصدر دخل قومي خارجي ويرفع نسبة التصدير الزراعي بحوالي (300%) وسيكون المنتج الأول في عملية التصدير الزراعي.

متوسط سعر البيع للخارج هو حوالي (22) شيكل للكيلو وهذا يعني صافي مبيع بحوالي (440) مليون شيكل سنويا أي حوالي (100) مليون دولار سنويا وهذا ضعف انتاجية مبيع واحد مليون دونم من الزيتون سنويا.

تنتج كل شجرة من (15-20) ورقة بوزن (3-4) كغم للورقة سنويا وهذا يعني انتاج كمية كبيرة من المواد العضوية القابلة لتصنيع والاستفادة منها في صناعة الأغذية للحيوانات والأسمدة الطبيعية.

هناك عدة صناعات مكتملة ومعتمدة على مخرجات شجرة النخيل سوف تنشأ مرتبطة بنجاح هذا المشروع مثل مصانع سماد الكمبوست والتي أنشأ منها لغاية الآن اثنان ويتوقع أن تصل إلى حوالي عشرة، ومصانع السيلاج لاستخدام أوراق النخيل كأعلاف للحيوانات وصناعة العجوة والحلويات.

سيؤدي هذا المشروع إلى زيادة أعداد حيوانات التربية وخاصة الأغنام والأبقار ويتوقع ان يتم مضاعفة عدد الأغنام في الأغوار في حال نجاح صناعة السيلاج والزراعة تحت الأشجار للنباتات العلقية كالبرسيم وغيرها.

يتوقع أن يحسن هذا المشروع دخل سكان الأغوار بشكل ملموس ويحسن أسعار الخضار للمزارعين الآخرين نتيجة تقليص مساحة الخضار إلى (30%) عن المساحة التي تزرع سنويا وان يشكل استقرار في الدخل الزراعي لهم عن السابق وذلك بالاعتماد على زراعة الخضار شتاء والنخيل صيفا.

يشغل هذا المشروع حوالي (4000) عامل حاليا وعدد كبير منهم كان يعمل في المستوطنات وعند اكتماله سيشغل حوالي (7000) عامل بصورة مباشرة وباجرة يومية تصل إلى (70) شيكل وكبديل للعمال الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الزراعية.

سيرفع هذا المشروع مساهمه القطاع الزراعي بالدخل القومي بحوالي (10-12%) وسيصبح أفضل دخل للتصدير الزراعي.

هذا المشروع سيعيد الثقة للمستثمرين الفلسطينيين لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي حيث أن عدد منهم وراء نجاح هذا المشروع وسرعة نموه، حيث تقدر الاستثمارات التي ستوضع عند نهاية المشروع بحوالي (150) مليون دولار جميعها من القطاع الخاص وهذا يشمل الاستثمار في العملية الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية والبنية التحتية.

العائد على رأس المال من هذا المشروع (زراعة الشتلة الواحدة) تتراوح من (25 - 35 %) ويقصد بالعائد أن المزارع بعد السن الخامسة لزراعة شتلة النخيل ورعايتها يستطيع استرداد رأس المال الذي وضعه وذلك بعد بيع إنتاج السنة الخامسة وفي السنة السادسة يبدأ المزارع يجني الإرباح بشكل تصاعدي يتناسب طرديا مع زيادة حمل شجرة النخيل، وهذا أفضل عائد اقتصادي في القطاع الزراعي لغاية الآن، ويمكن أن يليه مشروع النباتات الطبية ومشروع زراعة اللوز والتوت الأرضي والورود وذلك حسب الخطة الإستراتيجية المقررة لوزارة الزراعة عام (2010) والتي ستؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي بشكل ملحوظ.

2.2.4 المشاكل التي تعاني منها زراعة النخيل:

- 1- محدودية توفير كميات كافية من المياه أو ارتفاع الملوحة فيها.
- 2- محدودية توفير مساحات من الأراضي وخاصة في منطقة (c) والمناطق العسكرية الإسرائيلية والتي يمنع الوصول إليها.

3- محدودية الأبحاث والتجارب من وزارة الزراعة والجامعات بخصوص التخلص من المشاكل الفنية لشجرة النخيل.

4- محدودية الخبرة المتوفرة بين المهندسين الزراعيين والعاملين في هذا المجال وخاصة في المجالات الفنية النظرية والتطبيقية، حيث أن معظم المزارعين هم مزارعي خضار في السابق أو مستثمرون جدد في القطاع الزراعي وليس عندهم خبرة في زراعة النخيل.

5- عدم وجود برنامج إرشاد موحد يعطي أفضل النتائج في النخيل واعتماد ذلك على الشركات الخاصة التي تسعى إلى تسويق منتجاتها دون سابق معرفة بتأثير ذلك على الإنتاج.

ما الذي يجب عمله:

1_ يجب أن تحظى هذه المشاريع على منح التسهيلات والحماية من قبل السلطة وإعطاء المجال للقطاع الخاص للاستثمار وإقرار صندوق التأمينات الزراعية والحماية من قبل إجراءات الاحتلال التعسفية.

2- يجب أن تتابع كافة الجهات التي تملك أراضي زراعية شاسعة مثل الأوقاف الإسلامية وعائلة الحسيني وجمعية المشروع الإنشائي العربي وكبار ملاحى العوجا وفصائل والجف تلك عملية تسجيل هذه الأراضي وبالسرية الممكنة وعدم ترك حجج للاحتلال للسيطرة عليها وذلك بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وخاصة دوائر الطابو ووزارة العدل والأوقاف الإسلامية وان تتحمل كل جهة لمسئولياتها الوطنية والمدنية.

3- يجب أن تولي المؤسسات اهتماما في هذا القطاع وخاصة رفع الكفاءة المهنية للعاملين فيه وإنشاء مركز بحوث ودراسات وتدريب للعاملين والمرشدين.

4- يجب أن تولي المؤسسات التمويلية والبنوك الاهتمام الخاص بعمل التسهيلات المالية وإعطاء القروض لتطوير هذا القطاع والاستفادة من فرص التمويل المتاحة كالقروض الفرنسي والايطالي،

الأوروبي والياباني، حيث أن المخاطرة في هذا القطاع هي قليلة جدا بالمقارنة مع القطاعات الزراعية الأخرى. (دعيق، 2012)

2.2.5 معيقات تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني:

تنتج الأغوار (50%) من مساحة المزروعات المروية التي تزرع في الضفة الغربية، ويشكل إنتاجها (60%) من ناتج خضروات الضفة و (40%) من محصول الحمضيات و(100%) من إنتاج الموز (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2009).

كذلك تستهلك الأغوار (55%) من إجمالي كمية المياه المستخدمة لأغراض الري في الضفة الغربية رغم المعوقات الإسرائيلية المتمثلة في الحواجز العسكرية التي فصلت الأغوار فصلا كلياً عن الضفة الغربية،

وتحكمها بمصادر المياه وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في نهر الأردن والمياه الجوفية، وهجرة الأرض وتحويل الشباب الفلسطيني في غور الأردن إلى جيش من العمالة الرخيصة لصالح المستوطنات، إضافة إلى التحكم بتسويق منتجات الفلسطينيين الزراعية في غور الأردن (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2009)..

1) الحواجز العسكرية:

حيث كانت وما زالت الحواجز العسكرية تشكل عائقاً أمام حرية الحركة ووصول المزارعين والتجار الزراعيين بمنتجاتهم إلى الأسواق المحلية والعربية.

ورغم ما تدعيه سلطات الاحتلال من إدخال تسهيلات على الحواجز للمواطنين والمزارعين ومنتجاتهم إلا أن الوقائع على الأرض وشكاوي المزارعين للمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة تشير إلى تعمد

سلطات

الاحتلال عرقله وصول منتجات الأغوار الزراعية للسوق الفلسطيني عبر حاجزي الحمرا وتياسير، وللسوق الإسرائيلي عبر معبري بيسان" مغلق منذ بداية العام(2008) والجلمة في جنين.

وتتمثل العراقيل على حاجزي الحمرا وتياسير العسكريين بحجز الشاحنات التي تقل صناديق الخضار تصل أحيانا لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة ما يؤثر على جودة المنتج وبالتالي على قيمتها التنافسية في السوق التي تؤدي إلى بيعها بأسعار رخيصة جدا.

أما أبرز المشاكل المتعلقة بتسويق الناتج لإسرائيل عن طريق معبري الجلمة وبيسان فهي تتعلق بفحص السمية للمنتجات الزراعية والتي على ضوءها تمنح الأذن لتسويق الناتج الزراعي لإسرائيل، وهو ما يعتبره الجانب الفلسطيني ذريعة وحجة لإعاقة التسويق داخل إسرائيل خاصة وأن إجراءات الفحوص تتشدد على المنتجات المتوافرة في إسرائيل ويكون هناك تساهل وعدم تشديد في المنتجات التي يعاني منها السوق الإسرائيلي نقص في مواسم أو ظروف معينة .(وزارة الزراعة الفلسطينية، مزارعين فلسطينيين، مجالس محلية في الأغوار، 2013)

وكانت سلطات الاحتلال قد عملت على فصل الأغوار عن محيطها الفلسطيني فصلا كلياً في أعقاب انتفاضة الأقصى عام (2000) من خلال عشرات الحواجز الثابتة والعشوائية وعرقله وصول المواطنين الفلسطينيين من المزارعين والعمال والراغبين في الوصول إلى المنطقة.

2) سيطرة إسرائيل على مصادر المياه:

لم تكف السلطات الإسرائيلية بحرمان الفلسطينيين من حقهم من مياه نهر الأردن التي تبلغ (330) مليون متر مكعب سنوياً(وزارة الزراعة، 2013)، بل عمدت إلى مصادرة مصادر المياه المعتمدة على الآبار الارتوازية الزراعية من خلال تخريبها كما حصل في الأغوار الشمالية حين أقدمت على تخريب وتجفيف (9) آبار ما اضطر المواطنين والمزارعين هناك للانتفاع من مياه شركة المياه الإسرائيلية ميكروت لسد احتياجات الزراعة وصلت سنة (1975) لحوالي (2) مليون كوب في السنة لأراضي

قرية بردلة البالغة في تلك الفترة حوالي (7500) دونم لتتراجع في مطلع الثمانينات إلى (1.5) مليون كوب بحجة خصم حصة الغائبين الذين لا يستغلوا أراضيهم الزراعية ومن ثم خصم (600) ألف كوب سنة (1987) بحجة جفاف أحد البئرين الارتوازيين في الأغوار الشمالية لتصل حتى آذار عام (2008) إلى (900) ألف كوب وبعد التاريخ أعلاه اتخذت ميكروت قرارا بتخفيض كمية المياه في بردلة بنسبة (20%) لتصل إلى (720) ألف كوب.

وقد ساهم هذا الواقع في انحسار المساحات الزراعية إلى (5000) دونم (مجلس قروي بردلا، مجلس قروي عين البيضاء في الأغوار الشمالية)، نتيجة ذلك وبسبب تشدد سلطات الاحتلال بمنح تصاريح لحفر آبار جديدة في مناطق (C) والتي تشكل (70%) من الأغوار، مع العلم أن (60%) من الآبار العاملة في المنطقة تم حفرها في العهد الأردني ولم يجر تجديدها نظرا للعراقيل الإسرائيلية. (وزارة الزراعة، مجالس محلية في الأغوار، 2013)

جدول (2.1) يظهر تراجع الآبار العاملة في الأغوار (وزارة الزراعة، 2010)

المنطقة	إجمالي الآبار	الآبار العاملة	الآبار غير العاملة
الأغوار الجنوبية	91	55	36
الأغوار الشمالية	10	1	9
الأغوار الوسطى	68	55	13
المجموع	169	111	58

كذلك الأمر مع عيون المياه حيث استطاعت السلطات الإسرائيلية خلال ستة عقود عزل المناطق ذات الكفاءة بتخزين الماء بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة ووضعت يدها على جوف الأرض ومخزونها

من المياه ما أثر على الطاقة الإنتاجية لعيون المياه في الأغوار البالغة (16) عين، والتي تعد واحدة من أهم مصادر المياه للزراعة الفلسطينية في المنطقة. (وزارة الزراعة، 2010)

3) هجرة الزراعة لصالح العمل في المستوطنات:

عمل الاحتلال من خلال أدوات التضييق والملاحقة والحد من مصادر الإنتاج على إعاقة التنمية الزراعية في غور الأردن. ويمكن القول أن عجلة التنمية في غور الأردن توقفت عن الدوران منذ العام (1967) واقتصرت المشاريع فيه على مشاريع عائلية لا ترقى للمقارنة وبالتالي المنافسة مع المشاريع التطويرية التي قام بها الاحتلال ومجالسه الاستيطانية في المنطقة.

ولعل الأخطر من ذلك أن الاحتلال دفع الشباب الفلسطيني على وجه التحديد لهجرة الأرض وحوله لجيش من العاملين لصالح تطوير القطاع الزراعي الاستيطاني.

وإن كان من الصعب تحديد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني في الأغوار بحكم أن العمل- سواء للمالكين أو للعاملين - يكون من قبل عائلات وليس أفراد عاملين في الغالب، إلا أن المناخ الذي فرضه تحول القطاع الأكبر من الشباب للعمل في المستوطنات أتاح المجال لزيادة نسبة المرأة العاملة في القطاع الزراعي بالأغوار بنسبة (35%) والنسبة المتبقية والبالغة (65%) من الذكور بمتوسط أعمار (48) سنة.

وهذه النسب تلقي الضوء على هجرة الشبان الفلسطيني من أراضيهم الزراعية لصالح العمالة الزراعية في المستوطنات نتيجة عمليات الإحباط المتركمة التي ولدها الاحتلال للقطاع الزراعي الفلسطيني في المنطقة. (وزارة الزراعة)

يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في مستوطنات الأغوار حوالي (2200) عامل وعاملة (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين)، (60%) منهم يمتلكون أراضي في الأغوار (وزارة الزراعة والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين) بحكم أن (85%) من العمالة الزراعية في المستوطنات الجائمة على أراضي

المنطقة من الأغوار أو المناطق الشفا غورية كزعترة وسالم في نابلس وقرى تياسير وطمون وعقابا في محافظة طوباس هذا بالإضافة إلى العمال من أريحا والنصارية وبردلة وغيرها من التجمعات في الأغوار الوسطى والشمالية والجنوبية (وزارة الزراعة والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2013)، ويبلغ متوسط أعمار العاملين الفلسطينيين في الزراعة بالمستوطنات (32) سنة، (87%) منهم من الذكور و(13%) من الإناث تحديدا من الأغوار الجنوبية. (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2010)

جدول (2.2) يحصي العمال الفلسطينيين في المستوطنات الجاثمة على أراضي الأغوار (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2009)

الموقع	عدد العمال	مكان سكن العامل
الاعوار الشمالية	1200	بردلة، عين البيضاء، تياسير، طوباس
الاعوار الوسطى	400	النصارية، طمون، عقابا، سالم
الاعوار الجنوبية	600	أريحا وقرها، تياسير، طمون، عقابا

2.2.6 معوقات التسويق:

تعد الأغوار دفيئة زراعية طبيعية تنتج (50%) من إجمالي المساحات المروية في الضفة الغربية وما نسبته (60%) من إجمالي ناتج الخضار في الضفة الغربية (وزارة الزراعة)، ويتم تسويق منتجات المنطقة إلى أسواق المدن الفلسطينية وإلى السوق الإسرائيلي عن طريق معبري الجملة وبيسان. وتختلف نسبة التسويق للسوق الإسرائيلي من موسم لآخر استنادا إلى الأوضاع السياسية وحاجة السوق الإسرائيلي لمنتجات محددة (مزارعين فلسطينيين، تجار منتجات زراعية، 2010)، حيث تبلغ في أحسن حالاتها (70%) من ناتج الخضار تحديدا، وتصل إلى (30%) في حالات أخرى.

أما التسويق للسوق العربي فهو محدود وإن وجدت فهي حالات فردية تتبع لجهد شخصي من المزارعين تحديدا مزارعي بذور البصل وأحيانا البطاطا إلى أسواق الأردن، أما إلى الأسواق الأجنبية فيتم التسويق غالبا عن طريق الشركات الإسرائيلية وتحديدا تتم عن طريق أرباب وكلاء العمال العرب لدى المستوطنات.

وبخلاف ذلك هناك محاولات فردية لشركات تسويق فلسطينية تحديدا التمور ولا تتجاوز نسبة التصدير للسوق الأجنبي (10%) من إجمالي الناتج الزراعي في الأغوار، ومرد ذلك سيطرة إسرائيل على المعابر وعدم وجود شركات تسويق زراعي فلسطينية متخصصة. (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2010) في المقابل يستغل مستوطنو (31) مستوطنة جاثمة على أراضي الأغوار ما يقرب من (60) ألف دونم (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2010) لزراعة الأعشاب الطبية والنخيل والموز والخضار والعنب اللا بذري والورود، ويتم في الغالب تسويق منتجات المستوطنات في الأسواق الخارجية وتحديدا السوق الأوروبي وأمريكا وكندا وغيرها.

إذ تبلغ نسبة التسويق الخارجي حسب شهادات وكلاء عمال عرب وعمال في المستوطنات (80 %) من إجمالي ناتج المستوطنات باستثناء التمور التي تسوق في الضفة الغربية بنسب تصل إلى (30 %) من إجمالي الناتج حسب ذات المصادر (مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2013).

ورغم حملات المقاطعة الفلسطينية والدولية- تحديدا الأوروبية - لمنتجات المستوطنات إلا أن الغريب في الأمر - حسب شهادات وكلاء عمال عرب في المستوطنات الإسرائيلية بالأغوار - أن أرباب عملهم غير قلقين من حملات المقاطعة بقدر القلق من المنافسة من منتجات دولة المغرب العربي التي باتت تنافس منتجات المستوطنات في الأسواق الخارجية تحديدا في منتجات الأعشاب الطبية.

وبخلاف ذلك لم تشهد عملية التسويق الخارجي لمنتجات مستوطنات الأغوار الزراعية أي تراجع بل على العكس هناك زيادة تصل في بعض المستوطنات إلى (10 %) كما هو الحال في بعض منتجات شركة (آدا فرش) للتسويق الزراعي بمستوطنات الأغوار الشمالية و(20%) في بعض منتجات شركة (إغريسكو) للتسويق الزراعي وتحديدًا التمورر بمستوطنات الأغوار الوسطى والجنوبية (مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2010)، ومرد ذلك حسب وكلاء وعمال فلسطينيين تلاعب مجالس المستوطنات ب:-

أ- شهادات المنشأ: إذ وفرت السلطات الإسرائيلية بسيطرتها على المعابر غطاءً للتحايل مع مستوطنيتها حول شهادات منشأ المنتجات الزراعية والتلاعب بمنشئها لإتاحة تسويقها في دول الاتحاد الأوروبي المتشددة إزاء منتجات المستوطنات الجائمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة (مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2010).

ب- رأس مال استيطاني لبعض شركات التسويق الفلسطينية: وذلك من خلال الدخول بشراكة وهمية مع بعض وكلاء العمال العرب العاملين في المستوطنات الإسرائيلية لإنشاء مصانع تدرج وتغليف في أراضي السلطة الفلسطينية بمسميات فلسطينية ورأس مال لرب العمل في المستوطنة الإسرائيلية ليتم تسويق المنتج الزراعي بشهادة منشأ فلسطينية كما هو الحال في بعض مصانع تغليف وتدرج التمورر، كذلك الأمر في بعض مصانع تغليف وتدرج الأعشاب الطبية والخضار تحديدًا صنف "بندورة شيري". (مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2010)

ت-تغليف بماركات عربية داخل المستوطنات :سيطرة إسرائيل على المعابر والتلاعب بشهادة المنشأ أتاح لشركات تسويق المنتجات الزراعية وتحديد شركات (آدا فرش وإغريسكو وعرفاه) تدرج وتغليف منتجاتها الزراعية بعبوات تحمل أسماء ماركات عربية كما حصل ويحصل- حسب شهادة عمال -في مستوطنة (بقعوت) بتغليف تمر في مستوطنة بقعوت بعبوات تحمل اسم " تمر الحرمين" و"تمر مناصرة"، ما يطرح سؤال حول إمكانية وصول منتجات المستوطنات الجائمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام(1967) إلى أسواق الدول العربية المجاورة بعلم أو بغير علم المسؤولين في هذه الدول؟؟ (مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين،2010).

ويمكن القول أن شركات التسويق الزراعي لمستوطنات الأغوار :ساهمت بتتمية قطاع الزراعة في المستوطنات الجائمة على أراضي الأغوار الفلسطينية المحتلة، ولعبت هذه الشركات دورا بارزا في ترسيخ الواقع الاستيطاني في المنطقة وأتاحت مستوى اقتصادي رغيد للمستوطنات وقاطنيها. وقد برز نشاط هذه الشركات أواخر السبعينات من القرن الماضي ومطلع الثمانينات ليس لتسويق منتجات المستوطنات في الأغوار فحسب بل حتى منتجات المزارعين الفلسطينيين التي كانت تصدر في تلك الفترة للأسواق الخارجية بشهادة منشأ إسرائيلية لشركات تسويق منتجات المستوطنات وأبرزها في تلك الفترة شركة إغريسكو وشركة عرفاه.

وفي الوقت الحالي يوجد 6 شركات تسويق لمنتجات مستوطنات الأغوار الزراعية أبرزها على الإطلاق شركة عرفاه وشركة إغريسكو وشركة آدا فرش، وهذه الشركات بالإضافة إلى الثلاث الأخرى متخصصة بتسويق المنتجات الزراعية.

وإن كان هناك نشاط تسويقي لبعض هذه الشركات في منتجات محددة ويكون تركيز عملها في مناطق بالأغوار دون غيرها، إلا أن جميعها يعمل في غالبية مستوطنات الأغوار وحتى أن بعضها يعمل داخل إسرائيل (مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، مجالس محلية فلسطينية في الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، 2013).

جدول (2.3) يحصي شركات تسويق منتجات المستوطنات في الأغوار (مقاولي عمل فلسطينيين

في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2010)

اسم الشركة	المنتجات الزراعية	تركيز عملها
آداء فرش	اعشاب طبية	مستوطنات الأغوار الشمالية
عارفاه	خضار/ فلفل، بندورة شيري	مستوطنات الأغوار الجنوبية
اغريسكو	تمور وخضار	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى
بي بي بي	خضار	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى
أتو دوشا	خضار وأعشاب طبية	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى
سوفوت كثيرت	خضار وأعشاب طبية	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى

2.3 الدراسات السابقة:

2.3.1 الدراسات العربية:

دراسة قفة، (2014) بعنوان: " الصناعات القائمة على منتجات النخيل في قطاع غزة، الواقع والطموح"، التي هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية إقامة العديد من الصناعات القائمة على أشجار النخيل في منطقة قطاع غزة، وخاصة في ظل وجود فائض كبير في ثمار البلح والرطب في هذه المنطقة. اعتمد الباحث في جمعه للبيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج يتناسب مع موضوع الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود إمكانية لإنشاء العديد من الصناعات القائمة على منتجات النخيل في قطاع غزة سواء كانت صناعات غذائية أو صناعات أخرى. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور وزارة الزراعة الفلسطينية بالاهتمام بأشجار النخيل، وتعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في دعم الصناعات القائمة على منتجات النخيل وحمايتها عن طريق تطبيق سياسة إحلال الواردات بالإضافة للعديد من التوصيات الأخرى المهمة.

دراسة منظمة العمل الدولية (2014) هدفت إلى تقديم استراتيجيات ملموسة من أجل تحسين أوضاع العمال الفلسطينيين من خلال استكشاف القدرات الكامنة للجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية. وتمت الدراسة بالتنسيق مع وزارة العمل /الإدارة العامة للتعاون ومع وزارة الزراعة. تم دراسة (230) تعاونية زراعية في الضفة الغربية لتقييم قدرتها التنظيمية، كما تبحث الدراسة في التحديات والفرص الرئيسية للتنمية. تمت عملية التقييم بين تموز وكانون الأول من العام (2013) حيث تم تقييم التعاونيات المستهدفة مقابل القيم والمبادئ التي تميز التعاونيات، وذلك باستخدام أداة بحث تختبر أربعة جوانب من القدرات التنظيمية للتعاونيات؛ الحكم والدافعية والطموح، وبرامج وخدمات التعاونيات، وموارد التعاونيات، وأنظمة وعمليات إدارة التعاونيات.

وقامت الدراسة بتقسيم التعاونيات الزراعية المشمولة بالدراسة إلى أربعة تصنيفات، وذلك حسب خصائصها الرئيسية؛ تعاونيات نشطة لكن دون هدف تعاوني للأعضاء، وتعاونيات لها هدف لكن دون تحديد مشروع /مشاريع يراد تنفيذها، وتعاونيات توفر خدمات زراعية على نطاق ضيق، وتعاونيات توفر خدمات زراعية أساسية وضرورية بصورة مستدامة. وتشير نتائج التقييم باستخدام أداة البحث التي حددها الدراسة أن وضع هذه التعاونيات بصورة عامة غير جيد وتحتاج هذه التعاونيات إلى الكثير من العمل والتدريب والتأهيل والتمويل لتحسين أوضاعها .

دراسة: شهاب،(2013)، بعنوان "دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة" دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد على ستة أعوام، وتم استخدام الاستبانة عدد (213) تم توزيعها على عينة عشوائية عددها (63) منظمة خيرية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من المتغيرات المستقلة (الإدارة الكفوءة، نوعية البرامج كالمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية) كما تبين أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دورا في مكافحة الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والايتام، وتبين أن استعمال التكنولوجيا يساعد المنظمات الأهلية في عملية تحديث بيانات الفقراء، ويحقق توزيعا عادلا بين الفقراء على مستوى المناطق، وتبين ان المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الاهلية تهدف الى جني الارباح وتعزيز مقدرتها المالية، كما تبين عدم كفاية الموارد المالية لدى المنظمات الاهلية لتنفيذ برامجها التي تحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

خلصت الدراسة الى عدة توصيات اهمها ربط المنظمات الاهلية بقاعدة بيانات الكترونية مركزية ومنتورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة وترصد اهم حاجات الفقراء، والعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في ايجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة وتعمل على الحد من معدلات الفقر، مع الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع، والاهتمام بتنوع مصادر التمويل لدى المنظمات الاهلية، اضافة الى ضرورة تفعيل التنسيق والشراكة ما بين المنظمات الاهلية والقطاع الحكومي.

دراسة حامد (2012) هدفت إلى الكشف عن العوامل الرئيسية التي تسبب ضعفاً في الحركة التعاونية الفلسطينية، وذلك بهدف تقديم اقتراحات وتوصيات تساهم في صياغة سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية. ولتحقيق أهداف تلك الدراسة، قام الباحث بمراجعة مجموعة من النظريات المتعلقة بالتعاونيات وأنواعها ودورها في التنمية والمشاكل التي تواجهها. لجأت الدراسة لاستخدام بيانات أولية وأخرى ثانوية. تمثلت البيانات الأولية في اجراء العديد من المقابلات مع الاطراف ذات العلاقة بالدراسة، في حين تمثلت البيانات الثانوية في استخدام البيانات المتعلقة بالتعاونيات المتوفرة لدى وزارة العمل /الإدارة العامة للتعاون. وخلصت الدراسة إلى أن التعاونيات الفلسطينية تعاني من العديد من المشاكل، كضعف ثقة الأفراد بالتعاونيات، وضعف الدور الذي يقوم به الأعضاء ومدى مشاركتهم في نشاطات التعاونيات، وعدم وجود تمويل كافي لتنفيذ النشاطات، وضعف العلاقة بين التعاونيات بما فيها التعاونيات ذات النشاط الواحد، إضافة إلى البيئة القانونية المنظمة لعمل التعاونيات التي تتمثل بقدم القوانين وازدواجيتها.

دراسة، العلي، (2011)، بعنوان "دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد والفئات الاجتماعية المهمشة، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي التي تقع خارج مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال التعرف على واقع مساهمة المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.

والمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أهم النتائج التالية:
بينت نتائج الدراسة أن المنظمات الأجنبية تعمل على توفير وثائق واضحة حول أهدافها وذلك لأنها تتبع في نظامها الأساسي لبلدها الأم، تواجه المنظمات الأجنبية معوقات عديدة ومنها معوقات مالية واجتماعية وقانونية وأخرى من الاحتلال الإسرائيلي، وجاء الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية في المستوى الثاني، في حين جاء محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية في المستوى الثالث، وبحسب إجابات المبحوثين تراوحت نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة: (الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها) بين المستوى العالي والمتوسط والضعيف.

واهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام المنظمات الأجنبية بالإفصاح عن ميزانياتها الحقيقية، ونشر تقاريرها بصورة دورية، حول النشاطات التي تنفذها لإطلاع المواطنين عليها، وتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها إلى وزارة الداخلية الفلسطينية بشكل دوري، وتبني سياسة واضحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لتوفير مناخ قانوني لتسهيل عمل المنظمات الأجنبية، وإضعاف معوقات التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، وضرورة العمل على أن تكون النشاطات والبرامج نابعة من احتياجات المواطنين، مع وضع بيانات إحصائية عن مدى مساهمة المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة لإفادة الدارسين، وضرورة عمل دراسات مركزة حول البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسسات الدولية في التنمية الاجتماعية.

دراسة أبو مدلل، (2010) بعنوان: "ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها".

وقد تناولت هذه الدراسة معرفة مسببات ظاهرة الفقر في قطاع غزة إضافة للدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في علاج مشكلة الفقر وكان أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها التنسيق الجاد مع برنامج العمل الإقليمي المصمم لتسخير التكنولوجيا من أجل الحد من معدلات الفقر، التركيز على الدور المحوري الذي يمكن للقدرات الوطنية الفعالة تحقيقه من خلال النمو الاقتصادي وتوليد المهارات وتوفير فرص عمل، استخدام المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساعد في تدريب العاملين ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة

دراسة شتات، والكفارنة، (2010) بعنوان "الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية" ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة. وقد تناولت الدراسة الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة في ظل ظروف الحصار الجائر المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب على قطاع غزة. وقد كان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان توجد في المنظمات جهات مختصة لتوثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة بالإضافة لوجود باحثين ميدانيين يقومون بتوثيق بيانات هذه الحالات وتسجيلها، وهناك ضعف في التنسيق ما بين المنظمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة بهدف توزيعها على الجهات المعنية في الوقت المناسب، تتحكم المنظمات الأهلية بتوزيع المنح وفق رؤيتها، وليس وفق شروط المانحين. وكانت أهم التوصيات المحافظة على الكادر المختص في عملية

تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة، ورفع كفاءة الباحثين الميدانيين، رفع مستوى التنسيق بين المنظمات الاهلية فيما بينهم، والعمل على توجيه نوع التمويل الى الفئات المحتاجة والمهمشة بطرق مباشرة.

دراسة، حامد، (2009)، بعنوان " إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة اريحا والأغوار"، هدفت الى دراسة واقع الهيئات المحلية في منطقة اريحا والأغوار من خلال مراجعة مراحل التطور للهيئات المحلية وتحليل وتقييم واقع الهيئات المحلية، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها، وتعزيز دورها ومساهمتها في عملية التنمية والتطوير.

واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، وكذلك المنهج التحليلي لتقييم الواقع الفلسطيني بالاعتماد على المعلومات والبيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، وكانت اهم نتائج الدراسة: وجود مركزية في النظام الإداري للهيئات المحلية وتعدد المستويات الإدارية، عدم الاستغلال المناسب للموارد والامكانيات المتاحة في منطقة الدراسة، وكذلك عجز الهيئات المحلية عن أداء دورها ومهامها وتلبية احتياجات المواطنين، وعدم ملائمة قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام (1997) للواقع الحالي في منطقة الدراسة وعدم توفر المرونة اللازمة لمواجهة التطورات والتحديات المختلفة.

وابرز توصيات الدراسة: اعادة التقسيم الإداري والجغرافي لمنطقة الدراسة باعتبار المنطقة إقليما جغرافيا مستقلا إداريا وماليا وتشكيل مجلس إقليمي واحد للمنطقة، مراجعة القوانين الحالية وصياغة قوانين جديدة وتشريعات وأنظمة خاصة فيما يتعلق بتشكيل مجلس إقليمي لإقليم الأغوار، العمل على تقليص المركزية الإدارية للسلطة المركزية من خلال اعادة صياغة دور وزارة الحكم المحلي بحيث يكون إشرافيا ورقابيا فقط على الهيئات المحلية، تخصيص الموارد والمشاريع حسب الاحتياجات وليس على أساس عدد السكان، إقامة علاقات متبادلة بين الهيئات وإقامة مشاريع اقليمية مشتركة والاشتراك

في التخطيط الإقليمي الشامل للبنية التحتية للهيئات المحلية والعمل على حل المشكلات بينها، والاشراف والرقابة على عمل الهيئات المحلية في ضوء الاستراتيجية المقترحة.

دراسة عبد الكريم، (2009) بعنوان "تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزراعية واستدامتها".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية الريفية في إحداث تنمية زراعية لتحسين الأحوال المعيشية لهذه المجتمعات (في الريف السوداني)، و معرفة المعوقات والمشاكل التي تحول دون استمرارية التنمية الزراعية بعد نهاية دعم المنظمات المعنية بالتنمية بالمنطقة المستهدفة والخروج بتوصيات وحلول تساعد في استمرارية العمل التنموي بالمنطقة . وأظهرت الدراسة النتائج التالية: أ. إن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية لها دور فاعل في إرساء دعائم التنمية الزراعية والريفية بالمنطقة .ب. وجود اهتمام من قبل إدارات المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع الجهات الأخرى المهتمة بتحقيق التنمية .ت. وهناك زيادة في إنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة أثناء عمل المنظمات .و قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات : أ. دراسة كل جوانب العمل الزراعي والحياة الريفية بصورة عامة وتحديد العوامل المؤثرة في أوضاع المنطقة مما يساعد على استمرارية العمل التنموي بها .ب. رفع قدرات المستفيدين والمنفذين وذلك بزيادة جرعات التدريب بهدف تحقيق أهداف برامج المنظمات .ت. خلق تنظيم فاعل داخل هذه المجتمعات للمتابعة والتقييم أثناء تنفيذ برنامج التنمية وبعده.

دراسة جاىكا (2009) بعنوان إستراتيجية التنمية المحلية المؤقتة في أريحا والأغوار"، يهدف هذا المشروع الى تحسين نظام الحكم المحلي في أريحا والأغوار بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في فلسطين ووزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة وسلطة الطاقة الفلسطينية ووزارة التخطيط ووزارات

أخرى، حيث أن هذه الخطة متوسطة الأجل التي وضعتها الهيئات المحلية في محافظة أريحا والأغوار، وتم تقسيم الهيئات المحلية الى أربعة مجموعات وكان الهدف من ذلك:

1- استعراض مشترك لاحتياجات الهيئات المحلية وتطوير مقترحات المشاريع العامة بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي، 2- تشجيع هيئات الحكم المحلي وتوفير الخدمات العامة المشتركة من خلال المجالس المشتركة وبالتنسيق مع وزارات الحكومة المركزية ذات الصلة.

ومن خلال هذه الدراسة قام فريق جاياكا لتمكين المجتمع المحلي بالبحث في عدة قضايا تخص المجتمع المحلي ومناقشتها ومنها: 1- تحليل الوضع الراهن والتفكير بالمستقبل 2- مناقشة القضايا القائمة ومشاكل الناس ومدى جدتها 3- مناقشة الإجراءات ذات الأولوية لحل المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي.

دراسة، حنفي، طبر، (2006)، بعنوان "بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله."

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المانحين والمنظمات الدولية في العمل الأهلي الفلسطيني وكذلك علاقتهم بسياسات التنمية، وركزت الدراسة على المنظمات التي تتناول قطاعات الصحة والتعليم والمرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وقد بحثت الدراسة في التفاعل العالمي والمحلي للقطاعات الثلاث في العلاقات الدولية وفيما يتعلق بالنخب المحلية، وخلصت الدراسة إن المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تستثمر هامشا مهما للمفاوضات أثناء تحديد قاعدة العلاقة بين الجهات المانحة والمنظمات الأهلية فيما يخص المساعدات الدولية.

واهم نتائج الدراسة إن: الممولين يخلطون بين السياسي و الوطني، ويرفضون الالتزام بالوطني بحجة رفضهم للنشاطات السياسية بالرغم من إن الكثير من المنظمات غير الحكومية تظهر أكثر فأكثر تسييساً داخلي فيما يتعلق ببناء التحالف.

رفض بعض الشخصيات المهمة في شبكة المنظمات الأهلية الدعوة لمقاطعة تمويل الوكالة الأمريكية بحجة إن (200) عائلة تعتاش من مرتباتها.يقوم قادة المنظمات الأهلية في استقطاب مصادر التمويل بغض النظر عن أهداف الجهات المانحة، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

دراسة منصور (2006)، بعنوان "تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج التمور في العراق في الفترة بين (1980-2000)", يرى أن هناك ضرورة لتدخل الدولة في تحديد أسعار التمور في ضوء القواعد الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار مكونات الكلفة الانتاجية وبما يضمن دخلاً مجزياً للمزارعين من أجل حافزاً للمنتجين للتوسع في الانتاج، وأوصى كذلك بضرورة قيام الأجهزة الحكومية بوضع البرامج التصديرية التي تحدد بموجبها الكميات والأصناف والأسعار وأوقات التصدير، علاوة على ضرورة تحديد الأسعار التصديرية على أسس تنافسية لأسعار السوق العالمية، وأبدى الباحث أيضاً اهتماماً بالخدمات التسويقية للتمور ولا سيما وظائف التصنيع، التغليف، التعبئة، النقل والتسويق، وأخيراً ركزت دراسة الباحث على أهمية التوسع في المشاريع الصناعية التي تعتمد التمور مادة أولية ودعم النشاط الخاص في هذا المجال.

2.3.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة Mihaly (2009) تناولت هذه الدراسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر من خلال الدور التي لعبته المنظمات الأهلية في التنمية في منطقة شمال رومانيا، حيث شاركت تلك المنظمات من خلال أنشطتها في مجال الخدمات الاجتماعية، وانعكس هذا من خلال

الاستجابة للمنظمات غير الحكومية من الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا، مثل الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

من خلال هذا البحث وجد أن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تمكين المهمشين تلعب دورا قويا بشكل خاص في تلبية احتياجات الفقراء، وتنمية ملحوظة في المنطقة الجغرافية التي شملتها الدراسة شمال رومانيا.

وقد لوحظ بشكل عام المنظمات غير الحكومية لا تزال تعاني من عدم وجود موارد مالية كافية وتوفر الدولة فقط دعما محددًا لها، ويتم الاعتماد على المانحين الأجانب، والذين انسحبوا تدريجيا من المنطقة الجغرافية المستهدفة، مما أدى إلى تعقيد الكوع بشكل أكبر.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

هناك مشاركة هامة وفاعلة للمنظمات غير الربحية في توزيع الخدمات الاجتماعية على شريحة الفقراء، المنظمات غير الحكومية لا زالت تعاني من قلة الموارد المالية وقلة الدعم الكافي، تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها القضاء على الفقر سواء بدعم الفقراء مباشرة أو من خلال مشاريع إيجاد فرص عمل.

دراسة Suharko (2007) تناولت هذه الدراسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر الريفي كحالة دراسية في اندونيسيا والهند.

وتبين هذه الدراسة أن التدخل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر أدى الى تغيير في حياة الفقراء في البلدان النامية، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ البرامج المبتكرة، كما أنها عززت من جودة حياة الفقراء، ويسرت للفقراء التوصل الى موطئ القدم الأول على سلم التنمية.

2.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

وجه التلاقي والخلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

بشكل عام فإن الدراسات والأدبيات التي تم مراجعتها ووضعها في هذه الرسالة تناقش مواضيع مختلفة، كل موضوع على حدة حيث أنه لا توجد دراسة متخصصة تركز على موضوع المنظمات غير الحكومية ودورها في دعم قطاع النخيل، فمنها ما يناقش موضوع النخيل بشكل مستقل ومنها ما يناقش المياه وأخرى الأرض وبعضها يتطرق إلى المنظمات الأهلية والظواهر الاجتماعية والجمعيات التعاونية والهيئات المحلية، وبشكل عام فقد كان لهذه الأدبيات الأثر الكبير في إثراء هذه الرسالة. وقد وجدنا ضرورة ربط هذه المواضيع جميعها في دراسة متخصصة تعكس دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل، وتقوم دراستنا هذه بدور تكميلي للدراسات السابقة التي تطرقت لمواضيع النخيل والمياه والأرض وتسلط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية في دعم قطاع النخيل وواقع هذا القطاع لأهميته الاقتصادية والوطنية والسياسية باعتباره يشكل جزء لا يستهان به من الناتج الإجمالي المحلي. ومما لا شك فيه أن الزراعة في فلسطين وإن كانت تهدف للربح واستغلال الأرض ولكن لها جانب وطني وسياسي يتمثل في حماية الأرض من المصادرة ويجسد هذا البعد أن أكثر من (75%) من قطاع النخيل موجود في المناطق (C).

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم استعادة مساحات كبيرة من الأراضي الحدودية والمهددة بالمصادرة والتي تعود ملكيتها للفلسطينيين وتعتبر كأمل غائبين قبل استيلاء الاحتلال عليها وتم زراعتها بالنخيل.

2.4 نبذة عن المنظمات غير الحكومية التي شملتها الدراسة

أولاً: الإغاثة الزراعية

انطلقت جمعية التنمية الزراعية من قبل مجموعة محدودة من المهندسين الزراعيين و المزارعين الرياديين التي انبثقت من رحم الحركة التطوعية، و تميزت بحضور وانجاز قل نظيره في الأراضي الفلسطينية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، و ذلك بهدف سد الفراغ الخدماتي و التنموي المتعمد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث عمدت الإدارة المدنية في حينه إلى حرمان الفلسطينيين من برامج الإرشاد المتخصص و إنشاء محطات البحوث و مواكبة تكنولوجيا العصر في الزراعة، بهدف تهميش قطاع الزراعة الفلسطيني و فك عرى الارتباط ما بين المزارع الفلسطيني وأرضه من أجل مصادرتها لأغراض الاستيطان.

في العام 1983 أصبحت الإغاثة مؤسسة، حملت على عاتقها العمل على المساهمة في حماية الأراضي الفلسطينية من المصادرة، بزراعتها و إعادة استخدامها و تزويد المزارعين الفلسطينيين المحرومين من برنامج الإرشاد الفني المتخصص.

ثانياً: شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي

هي شركة مساهمة خصوصية محدودة، وهي الذراع التسويقي لجمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية الفلسطينية)، تأسست في عام 1993م في محاولة لتوفير خدمات الترويج والتسويق والتعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية الفلسطينية وتطوير جودتها، حيث تصدر الشركة منتجاتها إلى العديد من الشركاء في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان ونيوزلندا والإمارات العربية المتحدة، هذا بالإضافة إلى السوق المحلي.

تقوم رؤية الشركة على "لتنمية مستدامة في المناطق الريفية الفلسطينية"، من خلال خدمات متقدمة في مجا تعبئة وترويج وتسويق زيت الزيتون بمختلف تصنيفاته (البكر والبكر الفاخر والبكر الفاخر

العضوي والبيكر العضوي) بالإضافة إلى الأصناف التالية (تمر المجول ولوز (أم الفحم) والمفتول البلدي والفريكة البلدية وعسل النحل الطبيعي والزعر البلدي المتبل والأعشاب الطبية وصابونه زيت الزيتون البلدية).

تطبق شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي مبدأ التجارة العادلة بالتعاون مع الإغاثة الزراعية الفلسطينية ومنظمة التجارة العادلة الدولية، ووفقاً لذلك، فإن مبدأ التجارة العادلة يهدف إلى تنظيم جهود التعاونيات الزراعية والمزارعين والمزارعات لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير قدراتهم على الإنتاج وتحسين نوعية منتجاتهم، والهدف العام هو الحصول على أسعار عادلة لمنتجات المزارعين والمزارعات لتضمن لهم حياة كريمة وعادلة.

وخلال مسيرة 22 عام من العمل الدؤوب، كانت شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي قادرة على إقامة شراكات قوية ومتمينة قائمة على أساس الشفافية مع العديد من منظمات التجارة العادلة وحركات التضامن في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان ونيوزلندا والإمارات العربية المتحدة والجمعيات التعاونية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

ثالثاً: الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين

الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين تم تأسيسه عام 1973م في المهجر، وكان يضم ستة فروع من الوطن العربي، حيث كان الاتحاد أحد دعائم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي شهر مايو 1993م، عقد المؤتمر العام في مدينة خانينوس، وتم تشكيل الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين في قطاع غزة، وكان مقر الاتحاد العام للفلاحين مدينة خانينوس، وقد استقطب هذا الاتحاد غالبية الفلاحين، وكان له نشاط واسع على المستوى الداخلي، وقد حصل على الترخيص في عام 1993م بمزاولة العمل. وحين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية من المهجر لأرض الوطن، التحم

الأشقاء القادمين من المهجر مع أشقائهم أبناء الداخل وتم التشكيل الجديد للضفة والقطاع من خمسة عشر فرعاً: تسعة من الضفة، وستة من غزة.

وتم تشكيل المجلس المركزي من خمسة وسبعين عضواً، وتم تشكيل الأمانة العامة المؤقتة من سبعة عشر عضواً بموافقة السيد الرئيس ومقره مدينة غزة والاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين، عضو للشعب الفلسطيني. وكان يزاول نشاطه النقابي والسياسي على الساحة العربية والدولية للدفاع عن حقوق الفلاحين الفلسطينيين والأرض الفلسطينية.

وعلى مستوى الوطن؛ تحركت جماعات من أبناء الداخل في عام 1992م في ظل الاحتلال وجابت قطاع غزة لبلورة فكرة تشكيل الاتحاد العام للفلاحين في القطاع، وقد تمكنت تلك الجماعات من عمل عدة ندوات في اتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط ونائب الاتحاد العام الآسيوي الزراعي .

رابعا: غرفة التجارة الصناعية في محافظة أريحا

تأسست الغرفة التجارية الصناعية في محافظة أريحا عام 1953م كمؤسسة وطنية ذات نفع عام، وذلك بموجب قانون الغرف التجارية الأردني لسنة 1949م. وتندرج غرفة تجارة أريحا تحت مظلة اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، الذي يضم في عضويته أربع عشرة غرفة تجارية، ومقره في رام الله. تتشكل الهيئة العامة للغرفة من أصحاب المصالح التجارية والصناعية والزراعية والخدماتية المسجلين بالغرفة، الذين يمارسون أعمالهم في المحافظة.

تمثيل مصالح القطاع الخاص على مستوى المحافظة والدفاع عنها بما يتفق مع الصالح العام، والمساهمة في قيادة أعضائها، ومختلف القطاعات الاقتصادية إلى بيئة عمل مثلى واقتصاد محلي مزدهر، في مهمة تقود إلى تنمية وتطور المجتمع المحلي بشكل عام.

تقدم الغرفة التجارية في محافظة أريحا والأغوار عدد من الخدمات لتجارها الأعضاء، ومن أهم هذه الخدمات: تزويد العضو بالمعلومات، وتسجيله لحضور ندوة أو ورشة عمل، تسجيله للاشتراك في أي

دورة تدريبية تنظمها الغرفة، إشراكه في المعارض، وتمكينه من كفالة طلاب الجامعات، منحه شهادة منشأ، التصديق اتفاقياته للبيع، تصديق شهادات الغرف التجارية، منحه شهادات عضوية لإبرازها للسفارة، شهادة عضوية لإصدار التصاريح، شهادة عضوية لجواز سفر فلسطيني، بطاقة عضوية، تصديق كفالات محكمة، منحه شهادة إثبات سكن، تصديق صورة طبق الأصل، تعديل سجل تجاري، طلب استئجار قاعة.

خامساً: مجلس النخيل الفلسطيني تأسس عام ٢٠١٤ بهدف إيجاد إطار موحد لقطاع النخيل لرسم السياسات العامة والدفاع عن حقوق مزارعي النخيل ويرأسه المهندس ابراهيم دعيق

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات:

3.1 منهج الدراسة

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، وذلك للكشف عن دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل في منطقة الأغوار.

3.2 مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع مزارعي النخيل والمسؤولين في المنظمات غير الحكومية التي تدعم زراعة النخيل في منطقة الأغوار.

3.3 عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينته من أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (100) مزارع و بنسبة (20%) بالطريقة الطبقية العشوائية، حيث بلغ حجم العينة (20) مزارع موزعين حسب متغيرات الدراسة كما يبين الجدول (3.1). كما قام بمقابلة (5) مسؤولين في المنظمات غير الحكومية من اصل (10) أي

ما نسبته (50%) وتم مقابلة (5) خبراء في مجال زراعة النخيل من أصل (10) أي ما نسبته (50%).

الجدول (3.1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات

النسبة	العدد	المتغير	
20%	4	صغيرة (1-10) دونم	مساحة المزرعة
25%	5	متوسطة (10-50) دونم	
55%	11	كبيرة (50دونم-فما فوق)	
100%	20	المجموع	
النسبة	العدد	المتغير	
20%	4	منطقة حدودية	اريجا
80%	16		
100%	20	المجموع	
النسبة	العدد	المتغير	
40%	8	الضفة الغربية	مناطق التسويق
45%	9	خارج فلسطين	
15%	3	الضفة الغربية & خارج فلسطين	
0%	0	غزة	
100%	20	المجموع	
النسبة	العدد	المتغير	
10%	2	جهة أجنبية	جهة الدعم
90%	18	اخرى	
100%	20	المجموع	

3.4 أدوات الدراسة

أولاً: استبانة

قام الباحث بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بإعداد استبانة لقياس دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل في منطقة الأغوار، وقد تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (50) فقرة موزعين على ثلاثة محاور على النحو الآتي:

- محور التعاون الفني: (13) فقرة

- محور التعاون التسويقي: (21) فقرة

- محور التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين: (16) فقرة

وللتعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل في منطقة الأغوار، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم اعتماد المقياس التالي:-

1- درجة كبيرة: إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للدرجة الكلية أو الفقرة أكبر من (3.67)

2- درجة متوسطة: إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي محصورة بين (2.33-3.67)

3- درجة قليلة: إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أقل من (2.33)

3.5 صدق الاستبانة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وذلك للتأكد من صدق محتواها والسلامة العلمية واللغوية لها، الملحق (2)

3.6 ثبات الاستبانة

قام الباحث بإيجاد معامل الثبات للاستبانة من خلال معامل كرونباخ الفا والذي كان يساوي (86) وبهذا تصبح الاستبانة مناسبة لأغراض الدراسة.

ثانياً: أداة المقابلة

قام الباحث بإعداد أسئلة المقابلة التي ترتبط بدور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل، حيث قام بمقابلة (5) مسؤولين في المنظمات غير الحكومية من أصل (10) أي ما نسبته (50%) وتم مقابلة (5) خبراء في مجال زراعة النخيل من أصل (10) أي ما نسبته (50%).

صدق المقابلة

تم عرض أسئلة المقابلة على مجموعة من المحكمين، وذلك للتأكد من صدق محتواها والسلامة العلمية واللغوية لها.

ثبات المقابلة

قام الباحث بتدريب احد زملائه على كيفية إجراء المقابلة، بحيث يقوم الباحث بمقابلة وتسجيل إجابات أفراد العينة ويقوم المتدرب بمقابلة وتسجيل إجابات أفراد العينة في نفس الوقت، ثم قام الباحث بحساب معامل الاتفاق بين ملاحظته وملاحظة المعلم المتدرب باستخدام معادلة (Cooper):

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات عدم الاتفاق}} \times 100\%$$

والتي بلغت (0.88) وهي مؤشر مرتفع يدل على ثبات أداة المقابلة

3.7 متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

مساحة المزرعة: (صغيرة، متوسطة، كبيرة)

مكان المزرعة: (قرية، منطقة حدودية، أريحا)

مناطق التسويق: (الضفة الغربية، خارج فلسطين، الضفة وخارج فلسطين، غزة)

جهة الدعم: (جهة أجنبية، المجتمع المحلي، جهة عربية، أخرى)

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

دور المنظمات غير الحكومية

3.8 إجراءات تطبيق الدراسة:

قام الباحث بإجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:-

- إعداد أدواتي الدراسة بالصورة الأولية
- عرض أدواتي الدراسة على مجموعه من المحكمين
- إعداد أدواتي الدراسة بصورتها النهائية
- تحديد أفراد عينة الدراسة
- توزيع الاستبانة على عينة الدراسة
- جمع الاستبانات من أفراد العينة وتفرغها
- مقابلة عدد من المسؤولين عن المنظمات غير الحكومية المهتمة بزراعة النخيل
- القيام بعملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)

3.8 المعالجات الإحصائية

قام الباحث باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و للإجابة على الفرضيات التي تحمل متغير مكان المزرعة و جهة الدعم، استخدم الباحث اختبار (ت) للعينات المستقلة وللإجابة على الفرضيات التي تحمل متغير حجم المزرعة ومناطق التسويق استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) ومعامل كرونباخ الفا.

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة:

4.1 نتائج أسئلة الدراسة:

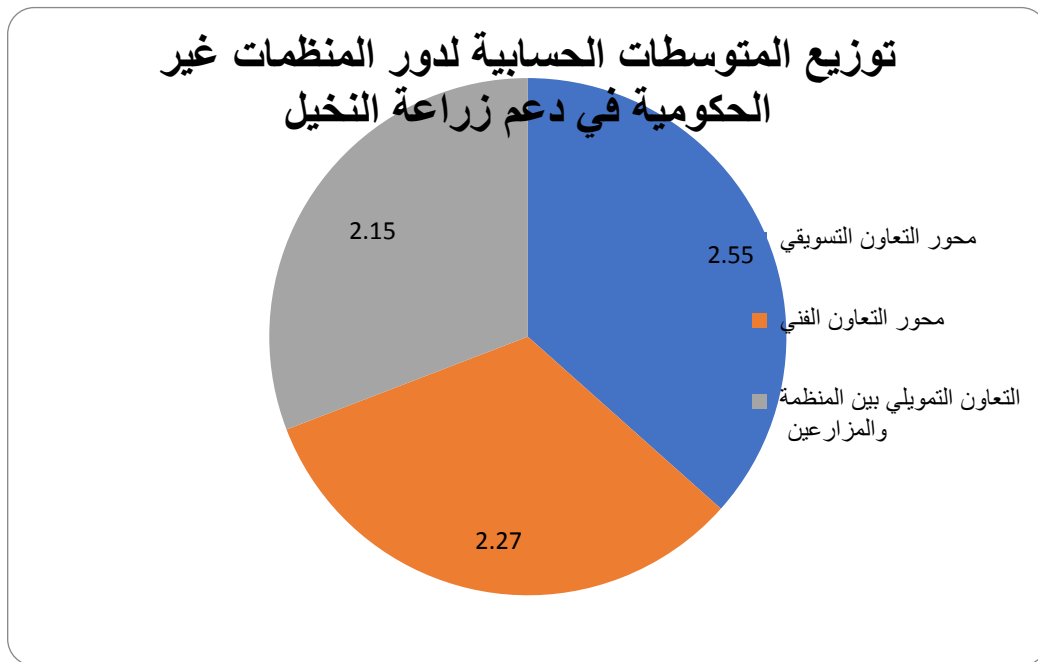
السؤال الرئيسي: ما هو دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار؟
للإجابة عن هذا السؤال نلاحظ الجداول الآتية التي توضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيانة ملحق (1) التي تقيس دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار " ؟.وفقا للمحاور التالية.(محور التعاون الفني، محور التعاون التسويقي، التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين).

جدول (4.1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور أداة الدراسة مرتبة ترتيبا تنازليا

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محاور الأداة	ترتيب المحاور
متوسطة	0.61	2.55	محور التعاون التسويقي	1
منخفضة	0.73	2.27	محور التعاون الفني	2
منخفضة	0.62	2.15	التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين	3
متوسطة	0.21	2.35	الكلي	

يوضح الجدول (4.1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة من أصحاب مزارع النخيل على المحاور الثلاثة حيث بلغ المتوسط ككل (2.35) حيث اظهر درجة متوسطة في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل بمختلف المحاور.

حيث تبين أن أعلى محور هو المحور المتعلق بالتعاون التسويقي بمتوسط حسابي (2.55) وهذا يعبر عن درجة متوسطة في دور المنظمات غير الحكومية ومن ثم المحور المتعلق بالتعاون الفني بمتوسط حسابي (2.27) الذي يعبر عن درجة منخفضة في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل، ومن ثم المحور المتعلق بالتعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين وأيضا يعبر عن درجة منخفضة حيث جاء بمتوسط حسابي (2.15)



الشكل (1.4) توزيع المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل

4.1.1 النتائج المتعلقة بمحور التعاون التسويقي:

بلغ المتوسط الحسابي للمحور المتعلق بالتعاون التسويقي (2.55) وانحراف معياري (0.61) وهذا يدل على دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل لمحور التعاون التسويقي بدرجة متوسطة.

الجدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور المتعلق بالتعاون

التسويقي.

الرقم	الرقم التسلسلي في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	23	تسهل مشروعات الاستثمار بالنخيل في خلق فرص عمل	4.5	0.61
2	24	تلعب المساعدات المادية دورا محوريا في مدى فاعليتها في تطوير زراعة النخيل	3.75	1.07
3	30	يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات غير الحكومية الى تحقيق اهدافها	3.6	0.94
4	34	هناك فجوة بين التعلم النظري والتطبيق الفعلي للبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية	3.6	1.14
5	21	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية	3.15	0.93
6	14	تعمل المنظمات غير الحكومية على زيادة تسويق منتجات التمور	2.55	1.43
7	25	تتوفر لدى المنظمات غير الحكومية خطة إستراتيجية لتجنيد الاموال	2.5	1.15
8	27	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تراجع دور المنظمات غير الحكومية تجاه دعم النخيل	2.45	1.15
9	17	جلب مستثمرين ومشاريع مفيدة	2.4	1.23
10	28	تعمل على اطلاق حملات لترويج منتجات التمور	2.4	1.2
11	15	تعمل المنظمات غير الحكومية على تصدير منتجات التمور إلى الخارج	2.3	1.34
12	26	تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مكمل لدور الحكومة في دعم قطاع النخيل	2.3	1.08
13	33	البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية يستفيد منها مزارعي	2.3	1.13

		النخيل مباشرة		
0.97	2.25	تنفذ المنظمات غير الحكومية مشاريع تنموية ناجحة بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة	16	14
1.02	2.25	البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية تتلاءم مع الظروف الحالية الفلسطينية	32	15
1.2	2.2	تنفذ المنظمات غير الحكومية مشا ريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم	22	16
1.15	1.95	اعداد برامج لدعم صادرات التمور	20	17
1.25	1.9	تقوم المنظمات بدعم المزارع في قضايا الاعفاءات والاسترداد الضريبي	19	18
0.91	1.9	تعمل على توفير البيئة لانتاج سلع بديلة للمستوربات	31	19
0.91	1.75	توفر الحوافز لانتاج السلع التصديرية	29	20
0.99	1.65	دعم في مراحل الانتاج المختلفة	18	21
0.61	2.55	الدرجة الكلية		

يوضح الجدول (2.4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات المجال المتعلق بالتعاون التسويقي، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الدرجة، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن دور المنظمات غير الحكومية لتنمية النخيل في مجال التسويق كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.55) مع انحراف معياري مقداره (0.61) مما يدل على دور بدرجة متوسطة.

وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: " تسهم مشروعات الاستثمار بالنخيل في خلق فرص عمل " بمتوسط حسابي (4.5)، وانحراف معياري (0.61) " تلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في مدى فاعليتها في تطوير زراعة النخيل " بمتوسط حسابي (3.75)، وانحراف معياري (1.07). في حين كانت أدنى الفقرات " دعم في مراحل الإنتاج المختلفة " بمتوسط حسابي (1.65)، وانحراف المعياري (0.99).

وقد جاءت نتائج هذا المحور متوسطة بشكل عام مما يشير إلى رضى نسبي للمزارعين على المجال التسويقي ولكن لم يصل الدور المرجو منه بشكل كامل نظرا لتعاون المؤسسات التسويقية كالريف للتسويق الزراعي في تسويق التمور أو جلب التجار إلى المزرعة حسب ما وردنا في المقابلات مع أصحاب المزارع.

4.1.2 النتائج المتعلقة بمحور التعاون الفني:

بلغ المتوسط الحسابي المتعلق بمحور التعاون الفني (2.27) وانحراف معياري (0.73) وهذا يدل على درجة منخفضة في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل.

الجدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال المتعلق بمحور التعاون

الفني.

الرقم	الرقم التسلسلي في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	4	يؤثر التنسيق بين المنظمة والقطاع الحكومي ايجابيا على القدرة الانتاجية للنخيل	2.8	1.28
2	8	يسهم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في زيادة انتاجية النخيل	2.77	1.36
3	9	تزداد قدرة المنظمات غير الحكومية على العطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها مع الحكومة	2.75	1.25
4	7	تعمل مشاريع المنظمة على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي	2.6	1.27
5	10	تساعد مشاريع المنظمات غير الحكومية على زيادة مساحة الاراضي الزراعية بالنخيل	2.5	1.32
6	13	تعمل المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع منظمات خارجية لدعم النخيل	2.4	1.1
7	2	يوجد تنافس على مصادر التمويل بين المنظمة والمنظمات	2.2	1.28

		الاجرى لتسويق النخيل		
0.99	2.15	توجد برامج عمل مشتركة بين المنظمة والمنظمات الأخرى	1	8
1.27	2.15	تعمل المنظمات غير الحكومية برامج لتعليم المزارعين في مجال الاعتاء بالنخيل	11	9
1.17	2	يتم وضع برامج ومشاريع المنظمة غير الحكومية بناء على الخطة الوطنية للقطاع الزراعي	6	10
1.45	1.9	تسهم المنظمات غير الحكومية في توفير المياه من خلال حفر ابار مياه جديدة واستصلاح القديم منها	12	11
1.08	1.7	يوجد مذكرة تفاهم بين المنظمة والمزارعين	3	12
1	1.55	يوجد تحديد للدوار والمهام الواجب القيام بها بين المنظمة والمزارعين	5	13
0.73	2.27	الدرجة الكلية		

يوضح الجدول (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال المتعلق بالتعاون الفني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الدرجة، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل في محور التعاون الفني كانت منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.27) مع انحراف معياري مقداره (0.73) مما يدل على دور المنظمات غير الحكومية بدرجة منخفضة.

وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: " يؤثر التنسيق بين المنظمة والقطاع الحكومي ايجابيا على القدرة الانتاجية للنخيل"، بمتوسط حسابي (2.8)، وانحراف معياري (1.18).

في حين كانت أدنى الفقرات: يوجد تحديد للأدوار والمهام الواجب القيام بها بين المنظمة والمزارعين، بمتوسط حسابي (1.55)، وانحراف معياري (0.1).

حيث يتبين هنا أن دور المنظمات غير الحكومية في محور التعاون الفني منخفض، أي أن الدور الأساسي الذي يتطلع إليه مزارع النخيل من هذه المنظمات هو دور خجول.

4.1.3 النتائج المتعلقة بمحور التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين:

بلغ المتوسط الحسابي للمجال المتعلق بالمحور التمويلي بين المنظمة والمزارعين (2.15) والانحراف المعياري (0.62) وهذا يدل على درجة منخفضة في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل وذلك لضعف وتذبذب التمويل الذي تحصل عليه هذه المنظمات مما ينعكس على دورها في دعم المزارع.

الجدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور التعاون التمويلي بين

المنظمة والمزارعين

الرقم	الرقم التسلسلي في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	50	تهتم المنظمة غير الحكومية بتعلم المزارعين في كيفية الاستفادة من المخلفات الزراعية كسماد عضوي	4.65	1.04
2	48	يساهم النخيل في صمود المواطن	4.6	0.6
3	49	يوفر النخيل فرص عمل مناسبة باجور مناسبة	4.4	0.82
4	40	تعمل المنظمات غير الحكومية على زيادة معرفة المزارعين بمقاييس الجودة ومتطلبات الاسواق	2.3	1.08
5	41	تعمل المنظمات غير الحكومية على اعداد وتطبيق مواصفات الجودة	2.15	0.93
6	45	اعداد دراسات حول جدوى الاستثمار في قطاع النخيل	1.95	0.83
7	46	تقدم المنظمات الخدمات الارشادية للمزارع باستمرار.	1.9	1.02
8	37	تدعم المنظمات غير الحكومية اراضي النخيل الحدودية	1.85	1.27
9	43	تعمل على تفقد مزارع النخيل بشكل دوري ومستمر	1.85	1.23
10	47	تقوم المنظمات غير الحكومية بالدفاع عن حقوق المزارعين	1.85	1.09
11	36	تحمي المنظمات غير الحكومية اراضي النخيل من المصادرة الاسرائيلية	1.75	1.21
12	35	المنظمات غير الحكومية تقوم بعمل تقييم دوري للبرامج التي تنفذها	1.7	1.03
13	42	توفر الادوية للامراض التي تصيب النخيل	1.7	1.03
14	39	توفر المنظمات غير الحكومية البيئة التحتية اللازمة لتسويق التمور	1.65	1.09

0.94	1.55	تعتمد اليات للانداز المبكر والتعامل مع الكوارث الزراعية	44	15
0.83	1.5	تعمل المنظمات غير الحكومية على توفير مختبرات الامراض والايوتة الزراعية	38	16
0.62	2.15	الدرجة الكلية		

يوضح الجدول (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات المحور المتعلق بالتمويل بين المنظمة والمزارعين، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الدرجة، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن دور المنظمات غير الحكومية كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.15)، مع انحراف معياري مقداره (0.62).

وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: تهتم المنظمة غير الحكومية بتعلم المزارعين في كيفية الاستفادة من المخلفات الزراعية كسماد عضوي، بمتوسط حسابي (4.65)، وانحراف معياري (1.4) وذلك بسبب عدم وجود خبرات كافية في هذا المجال.

في حين كانت أدنى الفقرات: تعمل المنظمات غير الحكومية على توفير مختبرات الأمراض والأوبئة الزراعية، بمتوسط حسابي (1.5)، وانحراف معياري (0.83).

وقد تبين أن دور المنظمات غير الحكومية في دعم المزارع تمويلياً هو دور أقل من متوسط وذلك بسبب التذبذب في التمويل التي تحصل عليه المنظمات مما يؤدي لتمويل قليل لمشاريع النخيل.

4.2 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

4.2.1 الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مساحة المزرعة.

لفحص الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)

الجدول (5.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في المتوسطات الحسابية لدور

المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مساحة المزرعة.

مستوى الدلالة المحسوبة	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.622	0.488	0.173	2	0.347	بين المجموعات
		0.355	17	6.042	داخل المجموعات
			19	6.338	المجموع

يلاحظ من الجدول (5.4): أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.622) هي أكبر من مستوى الدلالة

الإحصائية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق في المتوسطات الحسابية لدور

المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مساحة المزرعة ولقد بلغت قيمة (ف)

المحسوبة (0.488) أي أن تغير مساحة المزرعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة لم يكن

سبب في تغير التنمية من قبل المنظمة غير الحكومية.

4.2.2 الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور

المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مكان المزرعة.

ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة

الجدول (6.4): نتائج اختبار (ت) لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مكان المزرعة.

مكان المزرعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	(ت) المحسوبة	قيمة الدالة المحسوبة
منطقة حدودية	5	2.35	0.34	18	0.226	0.622
أريحا	11	2.25	0.45			

يلاحظ من الجدول (6.4): أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.226)، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مكان المزرعة.

و بلغ المتوسط الحسابي للمنطقة الحدودية (2.35)، وبانحراف معياري (0.34)، في حين كان المتوسط الحسابي لأريحا (2.25) وبانحراف معياري (0.45).

4.2.3 الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مناطق التسويق.

لفحص الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)

الجدول (7.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مناطق التسويق.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	0.465	2	0.233	0.677	0.526
داخل المجموعات	9.923	17	0.348		
المجموع	6.338	19			

يلاحظ من الجدول (7.4): أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.526) هي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مناطق التسويق ولقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة (0.677).

4.2.4 الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف جهة الدعم.

ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة

الجدول (8.4): نتائج اختبار (ت) لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف

جهة الدعم.

جهة الدعم	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	(ت) المحسوبة	قيمة الدالة المحسوبة
جهة أجنبية	2	2.7	0.08	18	0.895	0.219
أخرى	18	2.3	0.6			

يلاحظ من الجدول (8.4): أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.895) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف جهة الدعم.

ويبلغ المتوسط الحسابي لجهة أجنبية (2.7)، وبانحراف معياري (0.08)، في حين كان المتوسط الحسابي لأخرى (2.3) وبانحراف معياري (0.6).

4.3 نتائج المقابلات

1. مقابلات المؤسسات / تحديد المحاور

#	المحور	أهم النقاط	ملاحظات الباحث
1.	وجود دور فاعل للمنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل.	هناك توافق بين المؤسسات ان ادخال قطاع النخيل منذ البدايات على الخريطة كان بجهود المنظمات غير الحكومية لعدم وجود مرجعية اخرى وحدائة وزارة الزراعة بالإضافة للجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع منذ بداياته واستمرار هذه الجهود في عمليات الانتاج.	الدور القائم حالياً دور خجول وبحاجة إلى تطوير في مختلف المراحل من بداية زراعة الفسيلة وحتى عملية التصدير مروراً بمراحل عديدة، على سبيل المثال: (البحث عن الفسائل، الزراعة، الري، التدرج، التعبئة، والتغليف، والتسويق، نهايةً بالتصدير) حيث أن بالإمكان إيجاد سبل دعم في إحدى هذه المراحل أو أكثر، أي عدم وجود استدامة وتكامل في الدعم مقارنة بحجم القطاع.
2.	الدعم المقدم فعلياً من المنظمات غير الحكومية لقطاع النخيل	كان هذا الدعم بحدود امكانات المنظمات حيث اقتصر على برامج محدودة للمساعدة من خلال تقديم فسائل النخيل لقطاعات معينة وتوفير ثلاجات، بالإضافة للدور النقابي في	دعم محدود حيث لا يوجد استمرارية للدعم وخاصة خلال العملية الإنتاجية من الزراعة للقطاف وبالأخص للمزارع الصغير، إنما ظهرت عملية الدعم في العملية التسويقية والدور النقابي.

		<p>الدفاع عن حقوق المزارعين والاسترداد الضريبي والدفع باتجاه جسم متكامل لدعم القطاع.</p> <p>في المجال التسويقي تمت عملية الدعم من خلال شراء التمور بأسعار مناسبة للمزارع (17 شيكل)، أو المساعدة في عملية الفرز والتعبئة والتدريج والتغليف والتجهيز للتصدير ومن جانب آخر الترويج في الأسواق الخارجية للمنتج الفلسطيني المنشأ والمساعدة في تصديره (الريف).</p>
3.	<p>الخطط المستقبلية لدعم القطاع من قبل المنظمات</p>	<p>تفكير مستقبلي لتغيير نمط مساعدة المزارع وتحديداً داخل مراحل الإنتاج وتوفير البنى التحتية في مجالات التعبئة والتخزين والتسويق ومعالجة المياه ومن جهة أخرى تحميل الدولة جانب من مسؤولية القطاع، خاصة في موضوع توفير المياه وحفر الآبار من خلال مؤسسات غير ربحية (توفير رافعات، معدات، مراكز صيانة)</p>
<p>خطط غير منفذة على أرض الواقع وغياب المسؤولية الحكومية لاعتبار أنه قطاع خاص قائم بذاته وإغفال المزارع الصغير الذي هو بأمس الحاجة للدعم والصمود.</p>		

<p>4. الصعوبات والعوائق التي تقف أمام دعم المنظمات لقطاع النخيل</p>	<p>غياب التخصص في قطاع النخيل وغياب الخبرات الفعلية في هذا المجال لدى المنظمات ووجود شركات كبرى تعمل في هذا القطاع تؤدي لتهميش المزارع الصغير. عدم وجود اطار مؤسسي موحد (جسم متكامل لقطاع النخيل). عدم وجود سياسة واضحة لمستقبل النخيل في قضايا التوسع والمياه والكفاءات واستغلال الموارد وكفاية مراكز التعبئه مستقبلاً.</p>
<p>5. هل تقدم أصحاب المزارع بطلبات مساعدة للمنظمات</p>	<p>هناك مبادرات من قبل منظمات بالدعم والبحث عن برامج ومنح خارجية للمساعدة وفي حال تقدم اي من المزارعين بطلب المساعدة كان الرد ايجابياً بتوزيع الفسائل مثلاً والصناديق والأكياس والحصاد المائي، ترميم الآبار القديمة</p>
<p>المبادرة تعد إيجابية من بعض المنظمات للبحث عن مشاريع داعمة واستقطاب المستثمرين.</p>	

2. مقابلات الخبراء / تحليل المحاور

#	المحور	أهم النقاط	ملاحظات الباحث
1.	الأوليات في زراعة النخيل	1. المياه 2. ضبط السوق المحلي من إنتاج المستوطنات. 3. توحيد المواصفات التصديرية.	هي نقاط جوهرية كإيجاد حلول لمشكلة المياه من أجل الاستدامة، ومن جهة أخرى وجود أكثر من 2 مليون فسيلة فإما أن يتم زراعتها أو تصديرها أو إعدامها، كما أن هناك ضرورة ملحة لضبط السوق المحلي من إنتاج المستوطنات. توحيد المواصفات التصديرية ضرورية وتؤثر على سمعة المنتج الفلسطيني في الخارج. المصادقية في عقد الصفقات بهدف التصدير مما يعود بالسمعة الطيبة على المنتج الوطني ويزيد من المنافسة ويفتح أسواق إضافية.
2.	كم دونم مزروع بالنخيل في الأغوار وما نسبة الأراضي	هناك حوالي (12000) دونم نخيل بالأغوار أي ما يعادل	هذا يؤكد على استحواذ النخيل على حصة الأسد من الإنتاج

<p>الزراعي الفلسطيني وأنه حل محل الزراعات الأخرى لأهميته الاقتصادية والسياسية ويعكس التحول في الزراعة التقليدية التي اعتمدت على الحمضيات والخضروات إلى زراعة النخيل.</p>	<p>(150000) شتلة وتشكل الأراضي المزروعة بالنخيل (80%) من الأراضي الزراعية و(20%) فقط مزروعات أخرى. (ورقة علمية اسماعيل الدعيق)</p>	<p>المزروعة بالنخيل مقارنة بالزراعات الأخرى</p>	
<p>يمكن أن يصل هامش الربح للاستثمار إلى (50%) من إنتاج الشجرة بسبب دخول عوامل أخرى وارتباطه بأنشطة اقتصادية أخرى مثل عمليات التدريج والفرز والتعبئة وتكرار استخدام الموارد والبنية التحتية لعدة سنوات، حيث تعتبر كجدوى اقتصادية ممتازة إذا ما قارناها بقطاعات قديمة كالرخام الذي يتساوى في الناتج القومي مع النخيل على اعتباره قطاع ناشئ وإذا ما تم مقارنته أيضاً بالزيتون الذي يعتبر هامش ربحه (6%) فقط.</p>	<p>يتراوح هامش الربح ما بين (25-35%) من إنتاج الشجرة، حيث تنتج الشجرة (70) كيلو غرام بعد السنة الثامنة من زراعتها مما يقدر بألف شيكل مبيع، على اعتبار أن سعر الكيلو 15 شيكل وهامش الربح سيكون ما بين (250-350%) ما شاكل.</p>	<p>الجدوى الاقتصادية للنخيل</p>	<p>3.</p>

<p>يجب أن يكون هناك تدخل على المستوى الحكومي لحل مشكلات المياه وفرض السيادة على السدود والوديان وحفر الآبار حتى نستطيع توفير المياه مستقبلاً لان عملية تكرير المياه حل ولكن سيضعف من سمعة الإنتاج الفلسطيني في الخارج والذي يتميز عن الإسرائيلي بعدم ربه بمياه الصرف.</p>	<p>نعم يجب الاستمرارية ولكن يجب إيجاد حلول للمشكلات المائية من خلال تضافر الجهود، حيث من المتوقع من محطة التكرير إنتاج من (2-3) مليون كوب ماء ومن المتوقع تجميع كمية ما بين (2-3) مليون أخرى من الوديان و نصف مليون كوب من سد العوجا علما بان مدينة أريحا بحاجة إلى (15) مليون كوب والمياه المتجددة فقط 5 مليون كوب سنويا، أما موضوع التسويق فلا يوجد مشكلة مطلقا والسوق المحلي والعالمي بحاجة إلى هذا النوع من التمور.</p>	<p>4. هل يجب استمرار الزيادة في المساحات المزروعة - وهل سيولد ذلك مشكلة مائية أو تسويقية</p>
<p>الضغط على الحكومة لإيجاد حلول للمياه وهي مشكلة قابلة للحل.</p>	<p>نقص المياه. قلة الخبرة الفنية. السيطرة الإسرائيلية على</p>	<p>5. أهم المعوقات الفنية التي تواجه زراعة النخيل</p>

<p>ممكن أن يكون هناك تدريب</p> <p>للكوادر الموجودة من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى واستقطاب الخبراء.</p> <p>هناك مشكلة عدم وجود مواصفات تصديرية موحدة لذا يجب العمل على هذا الموضوع بجدية بالإضافة للدعم الحكومي على غرار دعم إسرائيل لإنتاجها المصدر للخارج.</p> <p>ضبط السوق المحلي من إنتاج المستوطنات وهو دور حكومي.</p>	<p>الأراضي.</p> <p>قلة جودة وثبات الإنتاج والمواصفات التصديرية بالمقارنة مع الجانب الإسرائيلي.</p>		
<p>هناك حوالي (2500) عائلة يشكل النخيل مصدر رزقها الأساسي ويساهم في صمودها وهذا العدد من العمال تم استقطابه من المستوطنات مما يؤكد دور النخيل في الصمود والبعد الوطني وتثبيت المواطن بأرضه.</p>	<p>هناك حوالي (7) آلاف عامل يعملون في قطاع النخيل وهو عدد قابل للزيادة والمضاعفة في السنوات الخمس القادمة.</p>	<p>6. مساهمة النخيل في الصمود</p>	

7.	حجم المنافسة مع الخارج	<p>لا يوجد مقارنة بموضوع المنافسة مع الدول المحيطة من خلال عدد الأشجار المزروعة أو كميات الإنتاج فتلك الدول تفوقنا بكثير والسوق العالمي يستوعب اكثر واكثر.</p>	<p>يمكن ان تكون المنافسة من خلال كفاءة وجودة نخيل المجول المرغوب عالمياً ولكن ليس بالكميات.</p>
----	------------------------	--	---

الفصل الخامس:

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات:

5.1 مناقشة أسئلة الدراسة:

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص:

ما هو دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار؟ للإجابة عن هذا السؤال نلاحظ الجداول الآتية التي توضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة ملحق (1) التي تقيس دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل في منطقة الأغوار " ؟.وفقا للمحاور التالية.(محور التعاون الفني، محور التعاون التسويقي، التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين).

والجدول الآتي يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الأداة المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية مرتبة تنازليا حسب استجابات المزارعين في منطقة أريحا والأغوار.

الجدول (1.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة ومحاورها

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محاور الأداة	ترتيب المحاور
متوسطة	0.61	2.55	محور التعاون التسويقي	1
منخفضة	0.73	2.27	محور التعاون الفني	2
منخفضة	0.62	2.15	التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين	3
متوسطة	0.21	2.35	الكلية	

يوضح الجدول (1.5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة من أصحاب مزارع النخيل على المحاور الثلاثة حيث بلغ المتوسط ككل (2.35) حيث اظهر درجة متوسطة في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل بمختلف المحاور.

حيث تبين أن أعلى محور هو المحور المتعلق بالتعاون التسويقي بمتوسط حسابي (2.55) وهذا يعبر عن درجة متوسطة في دور المنظمات غير الحكومية ومن ثم المحور المتعلق بالتعاون الفني بمتوسط حسابي (2.27) الذي يعبر عن درجة منخفضة في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية زراعة النخيل، ومن ثم المحور المتعلق بالتعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين وأيضا يعبر عن درجة منخفضة حيث جاء بمتوسط حسابي (2.15)

ويعزو الباحث ذلك:

بشكل عام أشارت الدرجة الكلية إلى أن دور المنظمات في دعم قطاع النخيل جاء متوسطاً ومن وجهة نظري كباحث ومن خلال ملاحظاتي التي حصلت عليها من المقابلات ومن الاستماع لآراء مزارعي النخيل فقط لوحظ ان هذا الدور اقل من متوسط لان وجود هذه المنظمات مرتبط بالتمويل

الخارجي ومحصور بمناطق المشاريع المحددة بالإضافة لضعف الخبرات في مجال النخيل لأنه قطاع حديث نسبياً بالإضافة لغياب التخصص.

وقد لوحظ تعارض في بعض الأحيان بين إجابات المؤسسات غير الحكومية من خلال المقابلات ونتائج تحليل إجابات مزارعي النخيل في الاستبانات حيث جاء دور المنظمات غير الحكومية أقرب إلى السلبي مع أن واقع إجابات المقابلات كان إيجابياً أحياناً.

(1) محور التعاون التسويقي:

ظهر أن دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل (متوسط) وإجمالاً يعتبر هذا الوضع جيد (من وجهة نظر الباحث) في خضم ضعف الإمكانيات التسويقية لهذه المنظمات الموجودة في الساحة حيث تحاول بذل الجهود في تسويق التمور وتقديم المساعدات في مراحل التعبئة والتغليف والتدريج والتصدير للمعارض وأحياناً شراء التمور بأسعار مناسبة ولكن غياب المواصفات التصديرية الموحدة لتمورنا يضعف من ثقة المستورد.

(2) محور التعاون الفني:

ظهر ان دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في هذا المحور (منخفض) ويعزى ذلك لعدم وجود إمكانيات لهذه المؤسسات وعدم وجود تمويل يمكن هذه المنظمات من القيام بأدوارها في دعم المزارع بالإضافة لغياب التخصص وضعف الخبرات في مجال الرعاية و العناية ودعم النخيل منذ زراعته وحتى قطافه حيث اقتصر الدعم على نشرات التوعية بالمجمل ولوحظ استياء المزارعين بشكل عام لعدم وجود دعم حقيقي وغياب المساندة الحكومية أيضاً.

3) محور التعاون التمويلي:

ظهر أن هناك دور منخفض للمنظمات في هذا المحور ويعزى ذلك لضعف الجهات الممولة لهذه المنظمات مما أدى لان يكون دور المنظمات خجول وضعيف مما انعكس على مزارع النخيل وتركه يجابه التحديات ويقرر مصيره لوحده.

5.2 مناقشة نتائج فرضيات الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مساحة المزرعة. وللإجابة عن هذه الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، ويتضح من الجدول أنه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير حجم المزرعة.

ويعزو الباحث ذلك لتعامل المنظمات غير الحكومية مع جميع المزارع بنفس الطريقة والاسلوب حيث أن غياب التمويل لهذه المنظمات ينعكس على تقديمها التمويل لمزارع مهما كان حجمها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي تنص:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مكان المزرعة.

وللإجابة عن هذه الفرضية استخدم اختبار اختبار (ت) للعينات المستقلة، ويتضح من الجدول لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير مكان المزرعة.

ويعزو الباحث ذلك إلى سهولة وصول المنظمات إلى المزرعة مهما كان مكانها حدودياً أو داخل المحافظة بنفس الوتيرة ولا يوجد عوائق في هذا الإطار.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مناطق التسويق. وللإجابة عن هذه الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، ويتضح من الجدول انه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى مناطق التسويق أظهرت نتائج هذه الفرضية انه لا علاقة لدور المنظمات غير الحكومية في دعم النخيل باختلاف مناطق التسويق.

ويعزو الباحث ذلك إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التسويق تعمل بطريقتين إما جلب التاجر لشراء المنتج مباشرة من المزرعة أو أن تقوم المنظمة بشراء التمر بنفسها بأسعار جيدة للمزارعين، وكلتا الحالتين لا تعتمد على مناطق التسويق التي يعتمدها المزارع.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي تنص:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية فرع النخيل باختلاف جهة الدعم. وللإجابة عن هذه الفرضية استخدم اختبار اختبار (ت) للعينات المستقلة، ويتضح من الجدول لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير جهة الدعم. ويعزى الباحث ذلك لأن الدعم بشكل عام قليل جداً من وجهة نظر المزارع سواء كان من جهات اجنبية أو عربية أو غيرها وذلك لعدم وجود التمويل لهذه المنظمات بشكل فعلي مما انعكس على دعمها للمزارعين.

5.3 الاستنتاج العام

تبين من خلال التحليل الإحصائي للاستبانات وجود دور متوسط للمنظمات غير الحكومية في دعم قطاع النخيل ومن خلال المقابلات للخبراء والمنظمات فهناك توافق بين المنظمات أن إدخال قطاع النخيل منذ البدايات ووضعها على الخريطة كان بجهود المنظمات غير الحكومية وشهد المزارعون باهمية دورهم في البدايات رغم صغره، ولكن لم يكن هناك استمرارية لهذا الدعم واستمر خجولاً في مختلف مراحل شجرة النخيل منذ زراعة الفسيلة ومروراً بالري وتوفير المياه والتدريج والتعبئة والتسويق والتصدير، أي عدم وجود استدامة ولا اخفي امتعاض المزارعين من هذا الدور حالياً، ويعزى تضاول دور هذه المنظمات بشكل عام لغياب التمويل الذي هو أساس قيام هذه المنظمات بالإضافة لقلّة الخبرات وغياب التخصص والمساندة الحكومية.

5.4 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:-

1. العمل على ايجاد إدارة متكاملة لمصادر المياه واستخدام المياه غير التقليدية.
2. وضع مواصفات تتوافق مع متطلبات السوق العالمي.
3. تقديم حوافز اقتصادية لمزارعي التمور لاستخدام المياه الخارجة من محطات التنقية.
4. ايجاد مجلس أعلى للتمور أو ايطار مؤسستي يقدم الدعم لهذا القطاع في زراعة النخيل.
5. وضع خطة توازن بين التوسع والإمكانيات المائية المتاحة.
6. التدخل الحكومي بشكل مباشر في دعم مزارعي النخيل على الصمود والحفاظ على الأرض كبعد وطني.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية

- أبو النصر، مدحت. (2007): إدارة منظمات المجتمع المدني، ط1، القاهرة، ابتراك للنشر والتوزيع.
- أبو مدللة، سمير كالأغا، وافيقي. (2011): ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها. العلوم الإنسانية، المجلد (13) العدد (B)، مجلة الأزهر بغزة، جامعة الأزهر، غزة.
- الأشقر، يوسف. (2006) : دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحمية في قطاع غزة .رسالة ماجستير، كمية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- تقرير البنك الدولي (2001)
- التميمي، صلاح الزرو. (2002) : الدور المتغير للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل. مؤتمر الخير العربي، الأردن، عمان، من 22 24 مايو 2002
- حامد، مهند،(2012)، سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس
- حامد،راشد عبد العزيز.(2009): استراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة اريحا والأغوار، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية
- حنفي، ساري، طبر، ليندا.(2006): بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: الماتحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مؤسسة الدراسات المقدسية ومواطن، رام الله

- الخطيب، عامر. (2008) :أصول التربية وتحديات القرن الحادي والعشرين .غزة، مكتبة القدس
- دعيق، إسماعيل. (2008) : اقتصاديات وظروف زراعة النخيل في فلسطين، بحث منشور
- سرحان، رولا. (2006) : حدود تدخل مؤسسات العمل الأهلي في العملية الانتخابية- الانتخابات التشريعية الفلسطينية .وكالة كفا.
- شتات، جلال والكفارنة، وفاء. (2010) :الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية.
- شرف، جهاد محمد. (2005) : أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية دراسة ميدانية في قطاع غزة .رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شهاب، عبد الرحيم.(2013): دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية، الجامعة الإسلامية، غزة
- عبد الكريم، احمد. (2009): تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزراعية واستدامتها، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- العلي،(2011): دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير
- عيسى، ماهر. (2001) :المنظمات غير الحكومية إلى أين؟ مجلة الأفق، غزة، العدد (20).
- فريق جايجا.(2009): إستراتيجية التنمية المحلية المؤقتة في أريحا والأغوار،الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
- في مجلة دنيا الزراعية.

- قرشي، فريد. (1997) : تنمية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الأهلية العربية .ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 17- 19 مايو 1999 .
- قفة، بشير عبد المجيد. (2014): الصناعات القائمة على منتجات النخيل في قطاع غزة الواقع والطموح، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ص75 -ص100، كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين
- الكسادي، عادل. (2003) : الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات مجلة الشؤون العامة، (24)
- مجلة الوقائع الفلسطينية. (2000) : قانون رقم واحد لسنة 2000 عدد (3)
- مرصد، الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين. (2003) : دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات غير الحكومية .ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات (أمان).
- مكي، سالم. (2009) : مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية .رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- منصور، عبد الكريم قاسم.(2006): تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج التمور في العراق للمدة 1980-2000، كلية الزراعة / الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد
- منظمة العمل الدولية،(2014):تقديم استراتيجيات ملموسة من أجل تحسين أوضاع العمال الفلسطينيين من خلال استكشاف القدرات الكامنة في الجمعيات التعاونية او الزراعية في الضفة الغربية.

- هندي، كمال. (2005) : تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة .رسالة ماجستير، كمية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- وزارة الزراعة (2009) : دليل المنظمات الأهلية العاملة بالقطاع الزراعي. غزة.
- وزارة الزراعة (2010): إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، 2010 ، غزة، فلسطين.
- وزارة الزراعة (2013): تقارير متنوعة
- يونس، عصام. (2011): نشرة فلسطين، العدد (9) السنة الأولى.

المراجع الأجنبية:

Mihály, (2009), The Contribution Of NGOs in Reducing Poverty Case Study Of The North-West Development Region In Romania". Paper prepared for Global Microcredit Summit, Valladolid, Spain.

Suharko (2007). **The Roles of NGOs in Rural Poverty Reduction: The Case of Indonesia and India**. Discussion paper No. 160, Nagoya, Japan. Discussion Paper No.160

الملاحق

ملحق (1) أسماء الأشخاص الذين تم إجراء المقابلة معهم

المنظمات غير الحكومية:

الساعة 11:10 صباحاً بتاريخ 2016/12/12	السيد كاظم المؤقت/ المدير	الغرفة التجارية الصناعية الزراعية
الساعة 5:00 مساءً بتاريخ 2016/12/19	المهندس عكرمة عدس / المدير	الإغاثة الزراعية
الساعة 7:30 مساءً بتاريخ 2016/12/27	المهندس ابراهيم دعيق / المنسق	مجلس النخيل الفلسطيني
الساعة 10:00 صباحاً بتاريخ 2016/12/29	السيد جودة اسعيد/ المدير	اتحاد الفلاحين
الساعة 1:00 ظهراً بتاريخ 2017/1/6	المهندس محمد حميدات / نائب المدير	شركة الريف للتسويق الزراعي

الخبراء الذين تمت مقابلتهم

اسم الخبير	وقت المقابلة
الدكتور اسماعيل دعيق/ خبير	الساعة 1:00 ظهراً بتاريخ 2016/12/17
المهندس أيمن عكاشة/الزراعون العرب	الساعة 1:45 ظهراً بتاريخ 2016/12/19
المهندس أحمد الفارس /مدير زراعة أريحا	الساعة 1:30 ظهراً بتاريخ 2016/12/20
المهندس نزيه شتيه/وزارة الزراعة	الساعة 2:00 ظهراً بتاريخ 2016/12/20
السيد نعيم العيساوي/خبير	الساعة 11:30 صباحاً بتاريخ 2017/1/7

ملحق (2) أداة الدراسة الاستبانة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
التنمية الريفية
استبانته للرأي

أخي الموظف / أختي الموظفة

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " دور المنظمات غير الحكومية في دعم زراعة النخيل في فلسطين " من وجهة نظر أصحاب مزارع النخيل في منطقة أريحا، وذلك للحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية وقد وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون معنا بتعبئة هذا الاستبيان، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك.

شاكركم لكم حسن تعاونكم معنا

إعداد الباحث: مهند الفتياني

إشراف: د. عبد الرحمن التميمي

القسم الأول: معلومات أساسية

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل منها:

1. حجم المزرعة :
أ. صغيرة
ب. متوسطة
ج. كبيرة
2. مكان المزرعة :
أ. قرية
ب. منطقة حدودية
ج. أريحا
3. مناطق التسويق:
أ. الضفة الغربية
ب - خارج فلسطين
ج. الضفة الغربية & خارج فلسطين
د. غزة
4. جهة الدعم :
أ. جهة أجنبية
ب. جهة عربية
ج. أخرى

النقسم الثاني: أرجو قراءة الفقرات الثانية والإجابة بوضع إشارة (X) في المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك.

الرقم	الفقرة	1	2	3	4	5
محور التعاون الفني						
1	توجد برامج عمل مشتركة بين المنظمة والمنظمات الأخرى					
2	يوجد تناقص على مصادر التمويل بين المنظمة والمنظمات الأخرى لتسويق النخيل					
3	يوجد منكرة تفاهم بين المنظمة والمزارعين					
4	يؤثر التنسيق بين المنظمة والقطاع الحكومي ايجابيا على القدرة الإنتاجية للنخيل					
5	يوجد تحديد للأدوار والمهام الواجب القيام بها المنظمة والمزارعين					
6	يتم وضع برامج ومشاريع المنظمة غير الحكومية بناء على الخطة الوطنية للقطاع الزراعي					
7	تعمل مشاريع المنظمة على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي					
8	يسهم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في زيادة إنتاجية النخيل					
9	تزداد قدرة المنظمات غير على الحطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها مع الحكومة					
10	تساعد مشاريع المنظمات غير الحكومية على زيادة مساحة الأراضي الزراعية بالنخيل					
11	تعمل المنظمات غير الحكومية برامج لتعليم المزارعين في مجال الاعتناء بالنخيل					
12	تسهم المنظمات غير الحكومية في توفير المياه من خلال حفر آبار مياه جديدة واستصلاح القديم منها					
13	تعمل المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع منظمات خارجية لدعم النخيل					
محور التعاون التسويقي						
14	تعمل المنظمات غير الحكومية على زيادة تسويق منتجات التمور					
15	تعمل المنظمات غير الحكومية تصدير منتجات التمور إلى الخارج					
16	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية ناجحة بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة					
17	جلب مستثمرين ومشاريع مفيدة					
18	دعم في مراحل الإنتاج المختلفة					
19	تقوم المنظمات بدعم المزارع في قضايا الإعفاءات والاسترداد الضريبي					
20	إعداد برامج لدعم صادرات التمور					
21	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية					
22	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع وبرامجها ضمن إطار إستراتيجية واضحة المعالم					
23	تسهم مشروعات الاستثمار بالنخيل في خلق فرص عمل					

24	تلعب المساعدات المادية دورا محوريا في مدى فاعليتها في تطوير زراعة النخيل
25	تتوفر لدى المنظمات غير الحكومية خطة إستراتيجية لتجديد الأموال
26	تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مكمل لدور الحكومة في دعم قطاع النخيل
27	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تراجع دور المنظمات غير الحكومية تجاه دعم النخيل
28	تعمل على إطلاق حملات لترويج منتجات التمورين
29	توفر الحوافز لإنتاج السلع التصديرية
30	يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات غير الحكومية إلى تحقيق أهدافها
31	تعمل على توفير البيئة لإنتاج سلع بديلة للمستوردات
32	البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية تتلاءم مع الظروف الحالية الفلسطينية
33	البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية يستفيد منها مزارعي النخيل مباشرة
34	هناك فجوة بين التعلم النظري والتطبيق القطعي للبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية
التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين	
35	المنظمات غير الحكومية تقوم بعمل تقييم دوري للبرامج التي تنفذها
36	تحمي المنظمات غير الحكومية أراضي النخيل من المصادرة الإسرائيلية
37	تدعم المنظمات غير الحكومية أراضي النخيل الحدودية
38	تعمل المنظمات غير الحكومية على توفير مختبرات الأمراض والأوبئة الزراعية
39	توفر المنظمات غير الحكومية البيئة التحتية اللازمة للتسويق التمورين
40	تعمل المنظمات غير الحكومية على زيادة معرفة المزارعين بمقاييس الجودة ومتطلبات الأسواق
41	تعمل المنظمات غير الحكومية على إعداد وتطبيق مواصفات الجودة
42	توفر الأدوية للأمراض التي تصيب النخيل
43	تعمل تفقد مزارع النخيل بشكل دوري ومستمر
44	تعتمد آليات للإنذار المبكر والتعامل مع الكوارث الزراعية
45	إعداد دراسات حول جدوى الاستثمار في قطاع النخيل
46	تقدم المنظمات الخدمات الإرشادية للمزارع باستمرار.
47	تقوم المنظمات غير الحكومية بالدفاع عن حقوق المزارعين
48	يساهم النخيل في صمود المواطن
49	يوفر النخيل فرص عمل مناسبة بأجور مناسبة
50	تهتم المنظمة غير الحكومية بتعلم المزارعين في كيفية الاستفادة من المخلفات الزراعية كسماد عضوي

شاكرًا لكم حسن تعاونكم

ملحق (3) تقدير إنتاج التمور في منطقة أريحا لسنة 2016

تقدير إنتاج التمور في منطقة أريحا لسنة ٢٠١٦									
الرقم	الاسم	رقم الهوية	رقم الهاتف	المنطقة	الاصنف	عدد الأشجار الضامرة	عدد الأشجار الغير مشجرة	الإنتاج /طن	الإنتاج
1	شركة السلطان		599938959	أريحا	مجول	12000	5500	500000	
					يرهي	15	0	1500	
2	شركة مزارع فلسطين (مصعب)		599607518	أريحا	مجول	1700	0	75000	
3	شركة مزارع فلسطين (جمال)		599607518	أريحا	يرهي	100	0	17000	
					مجول	1450	0	90000	
4	شركة مزارع فلسطين (جمال)/أبو نزار		599607518	أريحا	مجول	2300	700	100000	
5	شركة بل جاردن		599671436	أريحا	مجول	920	160	60000	
6	ضياء وتلاء حريوي		597444438	أريحا	مجول	900	300	45000	
7	نظمي مهنا		597080840	أريحا	مجول	130	200	10000	
					يرهي	18	0	1500	
8	ابن محمد عبد الله الطويل		599661168	أريحا	مجول	1150	200	80000	
					مجول	60	0	2000	
9	جمعية التخييل		599661168	أريحا	مجول	60	0	2000	
10	تندان جابر اجمعية المزارعين		599276787	أريحا	مجول	200	0	15000	
11	مزارع القريمان/هاني نضالسي		597777137	أريحا	مجول	600	0	15000	
					بلاي	22	0	3000	
					يرهي	48	0	3000	
12	فارس أبو جراد		5995530740	أريحا	مجول	880	260	20000	
13	د. عبد اللطيف			أريحا	مجول	120	0	8000	
14	شوكت حوشية		522634471	أريحا	مجول	2650	600	130000	
					مجول	400	600	21000	
16	وجيه الحاج/ شاري بلاطية		568441454	أريحا	مجول	1000	250	45000	
					مجول	170	0	40000	
					يرهي	170	0	40000	
17	مامون الجاسر		599257744	أريحا	مجول	1000	0	60000	
					يرهي	11	0	1000	
18	ناصر قطام		569211181	أريحا	مجول	2470	400	85000	
					يرهي	130	0	25000	
19	تندان جابر		599276787	أريحا	مجول	80	120	3500	
					مجول	1100	250	45000	
20	نبيل قطام واخوانه(موسى، طلال)			أريحا	مجول	1100	250	45000	

	12000	0	220	مجول	اريجا		بسام اولوييل	21
	2000	0	50	مجول	اريجا		اياد البرقوشي	22
	5000	0	110	مجول	اريجا		نمر النيسي	23
	3000	80	140	مجول	اريجا	569091700	فؤاد مشعل/عبد الله يانظية	24
	10000	800	1200	مجول	اريجا		مصنع الحديد	25
	14000	0	162	مجول	اريجا	599823399	ممثل وزارة الزراعة/محمد فوزي الراعي	27
	18000	0	90	يرحي				
	8000	0	84	دجلة نور				
	7000	0	30	بلدي				
	7000	45	260	مجول	اريجا	599823399	محمد فوزي الراعي /فخصل سعيد /	28
	2500	210	280	مجول	اريجا	599823399	محمد فوزي الراعي وشركاه	29
	1000	1700	20	مجول	اريجا	599277074	أحمد عمر / مزن بركات/عزمي سلامة	30
	7000	800	1600	مجول	اريجا	599277074	أحمد عمر	31
	1000	0	30	مجول	اريجا		ناصر العاوي	32
	150000	0	4000	مجول	اريجا	599615807	اصدقاء التخليط(تعيم تيمسوي)	33
	130000	0	3000	مجول	اريجا	568828256	شركة الايالم/ابراهيم دتيق	34
	80000	450	2430	مجول	اريجا	568828256 955405162	الضاحية/ابراهيم دتيق	35
	10000	0	70	يرحي	اريجا	568828256	التجار/ابراهيم دتيق	36
	30000	90	510	مجول	اريجا	568828256	شركة الوادي / مكتب	37
	50000	1000	2900	مجول	اريجا	568828256	شركة الوادي/المعظم	38
	3000	0	2600	مجول	اريجا	568828256	شركة الوادي/المعظم	38
	125000	0	2300	مجول	اريجا	568828256	مزرعة دير البلح/خلد تنوز	39
	100000	0	700	يرحي	اريجا	598201293	مزرعة الحسينية/اسماعيل دعاجنة	40
	50000	0	700	مجول	اريجا	598201293	مزرعة الحسينية/اسماعيل دعاجنة	40
	10000	9000	2000	مجول	اريجا	598880203	السيح/دتيق	41
	4500	0	110	مجول	اريجا	598880203	شفيق ياني/محمد شيش	42
	180000	1400	3400	مجول	اريجا	592055501	الزراعتون العرب	43
	17000	500	1050	مجول	اريجا	568828258	جواد دتيق (الواد)	45
	12000	50	50	يرحي	اريجا	568828258	جواد دتيق (الواد)	45

	500	0	30	مجول	اريجا		خالد الصافي	46
	1000	0	24	مجول	اريجا		خليل جمال ابو الجاج	47
	1200	0	25	مجول	اريجا		خالد دعابيس	48
	1200	0	20	مجول	اريجا		سالم محمد دعابيس	49
	300	0	8	مجول	اريجا		عبد الله دعابيس	50
	8000	300	200	مجول	اريجا		احمد جبريل مناصرة	51
	1200	0	8	يرحي	اريجا			
	16000	0	270	مجول	اريجا		ماجد سنقرط / عادل اسماعيل مرار	52
	13000	30	200	مجول	اريجا	599977760	عيسى ابو خرايش	53
	4500	70	90	مجول	اريجا		دير الاقياط	54
	2000	0	20	مجول	اريجا		احمد ابو العسل	55
	10000	10	110	مجول	اريجا		سامي ابو العسل	56
	4000	250	130	مجول	اريجا	597316167	رشاد عبد الحميد فبيدات	57
	4000	70	50	مجول	اريجا	598128388	فايز علي الظلام	58
	220000	2500	9500	مجول	اريجا/المشروع		نخيل فلسطين	59
	35000	0	550	يرحي	اريجا/المشروع			
	75000	3500	6000	مجول	اريجا/الحسينية		مشغل وزارة الزراعة/نخيل فلسطين	60
	12000	0	136	مجول				
	18000	0	90	يرحي	اريجا			
	8000	0	80	بجلة نور				
	35000	0	890	مجول	اريجا		نخيل فلسطين/ ٨٩٠	61
	7000	0	66	زهدي			نخيل فلسطين/المصنع	62
	2000	420	300	مجول	اريجا			
	7000	0	80	بلدي			نخيل فلسطين	60
	8000	300	1000	مجول	اريجا	599228383	توثيق الطيراي/تصام العسلي	63
	35000	0	1300	مجول	اريجا	599228383	تصام العسلي	64
	1000	200	15	مجول	اريجا		زهير مناصرة	65
	32000	0	210	يرحي				
	17000	300	340	مجول	اريجا	527371752	ابراهيم عاصي ضمرة	66
	1000	0	20	مجول	اريجا		وليد الولجي	67
	20000	240	850	مجول	اريجا		المشروع الاتصالي/احمد تهر	68
	600	0	16	مجول	اريجا		عبد سليمان الفوج	69
	3500	0	100	مجول	اريجا		محطة زراعة اريحا	70

	700	0	20	مجلد	اريجا			طيمس امين جلايطه	71
	500	0	8	مجلد	اريجا			وليد مكيه	72
	0	0	13	مجلد	اريجا			محمد امين ياقو	73
	1200	0	25	مجلد	اريجا			انتار كوننتنتال	74
	500	0	20	مجلد	اريجا			علي علي شريف	75
	3000	0	50	مجلد	اريجا			الكسندر جبيرة الكسندر قرط	76
	1000	0	20	مجلد	اريجا			زكريا سراجيچ	78
	700	60	18	مجلد	اريجا	599862406		اسماعيل مرز	79
	2000	50	100	مجلد	اريجا			دير حجلة	80
	13000	0	2400	مجلد	اريجا			جهاد ابو العسل	81
	400	0	5	مجلد	تفة جبر	592740324	984015636	مشهور مصطفى خليل كامل	82
	0	500	0	مجلد	اريجا	598128385		اسجد الجملي/كتف الواد	83
	0	1000	0	مجلد	اريجا	598128386		اسجد الجملي/الحسينية	84
	0	750	0	مجلد	اريجا	599779929		منير البس	85
	0	700	0	مجلد	اريجا	599788708		فيصل ابو جزار /	86
	0	500	0	مجلد	اريجا	544389446		فيصل اسعيد	87
	0	100	0	مجلد	اريجا			راند مرز / وسام مرز	88
	0	380	0	مجلد	اريجا	599090985		سالم الشيش	89
	0	1300	0	مجلد	اريجا	528540578		محمد ابو حطب	90
	0	750	0	مجلد	اريجا	599677845		بال اسعيد / منال عبيد	91
	500	160	120	مجلد	اريجا			ابراهيم حسن صرمه/سمير ابو شرار	92
	0	30	0	مجلد	اريجا			مصطفى العجوري	93
	0	130	0	مجلد	اريجا	598912326		عويش عبد السلام	94
	3500	0	120	مجلد	اريجا			داوود حسين موسى ابو داهوك	95
	8000	0	400	مجلد	اريجا			داوود الاترج	96
	500	0	25	مجلد	اريجا	597613931		سليمان سنقرط	97
	1000	0	40	مجلد	اريجا/عين السلطان	569074456		وائل خالد يوسف عطية	98
	500	0	12	مجلد	اريجا			ابو كريم	99
	700	0	25	مجلد	اريجا	599114880		ابراهيم محمد ابراهيم كتفي	100
	3192200	40265	87869					المجموع	

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
79	أسماء الأشخاص الذين تم إجراء المقابلة معهم	1
80	أداة الدراسة الاستبانة	2
83	تقدير إنتاج التمور في منطقة أريحا لسنة 2016	3

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
22	تراجع الآبار العاملة في الأغوار	2.1
24	العمال الفلسطينيين في المستوطنات الجاثمة على أراضي الأغوار	2.2
28	شركات تسويق منتجات المستوطنات في الأغوار	2.3
45	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات	3.1
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور أداة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً	4.1
51	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور المتعلق بالتعاون التسويقي	4.2
53	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال المتعلق بمحور التعاون الفني	4.3
55	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين	4.4
57	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مساحة المزرعة	4.5
58	نتائج اختبار (ت) لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مكان المزرعة	4.6
58	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في المتوسطات الحسابية لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف مناطق التسويق	4.7
59	نتائج اختبار (ت) لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع النخيل باختلاف جهة الدعم	4.8

فهرس المحتويات:

أ	إقرار	1
ب	الشكر والتقدير	1
ج	الملخص	1
د	Abstract	1
1	الفصل الأول: خلفية عامة عن الدراسة:	1
1	1.1 مقدمة.	1
4	1.2 مشكلة الدراسة	4
4	1.3 أسئلة الدراسة.	4
5	1.4 فرضيات الدراسة	5
6	1.5 مبررات الدراسة.	6
6	1.6 أهمية الدراسة	6
7	1.7 أهداف الدراسة	7
8	1.8 حدود الدراسة.	8
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
9	2.1 المنظمات الأهلية	9
9	2.1.1 أهمية المنظمات الأهلية:	9
10	2.1.2 مفهوم المنظمات الأهلية:	10
11	2.1.3 التطور التاريخي للمنظمات الأهلية الفلسطينية:	11
13	2.1.4 مصادر تمويل العمل الأهلي:	13
14	2.1.5 العلاقة بين المنظمات الأهلية والجهات الخارجية الممولة:	14
15	2.2 اقتصاديات زراعة النخيل في فلسطين	15
15	2.2.1 معلومات عامة:	15

16.....	2.2.2 اقتصاديات زراعة النخيل:
16.....	2.2.3 ما الذي سيحققه مشروع زراعة النخيل:
18.....	2.2.4 المشاكل التي تعاني منها زراعة النخيل:
20.....	2.2.5 معوقات تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني:
24.....	2.2.6 معوقات التسويق:
29.....	2.3 الدراسات السابقة:
29.....	2.3.1 الدراسات العربية:
37.....	2.3.2 الدراسات الأجنبية:
39.....	2.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة:
40.....	2.4 نبذة عن المنظمات غير الحكومية التي شملتها الدراسة.
44.....	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:
44.....	3.1 منهج الدراسة.
44.....	3.2 مجتمع الدراسة.
44.....	3.3 عينة الدراسة.
46.....	3.4 أدوات الدراسة.
46.....	3.5 صدق الاستبانة.
46.....	3.6 ثبات الاستبانة.
47.....	3.7 متغيرات الدراسة:
48.....	3.8 المعالجات الإحصائية.
49.....	الفصل الرابع: نتائج الدراسة:
49.....	4.1 نتائج أسئلة الدراسة:
51.....	4.1.1 النتائج المتعلقة بمحور التعاون التسويقي:
53.....	4.1.2 النتائج المتعلقة بمحور التعاون الفني:
55.....	4.1.3 النتائج المتعلقة بمحور التعاون التمويلي بين المنظمة والمزارعين:

56.....	4.2 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
56.....	4.2.1 الفرضية الأولى:
57.....	4.2.2 الفرضية الثانية:
58.....	4.2.3 الفرضية الثالثة:
59.....	4.2.4 الفرضية الرابعة:
60.....	4.3 نتائج المقابلات
68.....	الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات:
68.....	5.1 مناقشة أسئلة الدراسة:
71.....	5.2 مناقشة نتائج فرضيات الدراسة
73.....	5.3 الاستنتاج العام
73.....	5.4 التوصيات
74.....	المصادر والمراجع:
78.....	الملاحق
87.....	فهرس الملاحق:
88.....	فهرس الجداول: